



- السياسة العامة للحكومة لإنعاش التشغيل والتخفيف من ظاهرة البطالة.

وأود قبل الشروع في هذه الجلسة الهامة، أن أرحب بالسيد رئيس الحكومة وأعبر له عن خالص التقدير لتجاوبه وتعاونه طيلة فترة الإعداد لهذه الجلسة. كما أتوجه بنفس المشاعر، إلى السادة رؤساء الفرق النيابية والمجموعات، والسيدات والسادة أعضاء المكتب والسيدة والسادة رؤساء اللجان الدائمة، ومختلف مكونات مجلس النواب على الحرص الكبير الذي رافق اجتماعات التحضير وتنظيم هذه الجلسة.

تحدونا جميعاً الرغبة الصادقة في بلوغ النجاح المأمول من هذا الحوار، الذي يبدن اليوم أولى حلقاته مع السيد رئيس الحكومة، في نطاق الأسئلة الشفهية الشهرية. و إننا ندرك جميعاً، فرقا ومجموعات نيابية، مدى الأهمية التي تكسبها هذه الجلسة، في تأصيل حوار هادف يخدم مصالح الوطن والمواطنات والمواطنين، وهذه المسؤولية ملقاة على عاتقنا في إحاطة هذا الاختصاص الرقابي الذي نص عليه دستور المملكة بكافة ضمانات النجاح. والآن، أطلب من السيدة أمينة المجلس تلاوة المراسلات الواردة على الرئاسة، فلتتفضل مشكورة.

النائبة السيدة جميلة المصلي أمينة المجلس :

شكراً السيد الرئيس،

توصلت رئاسة مجلس النواب بقرارات صادرة عن المجلس الدستوري بشأن المنازعات الانتخابية ويتعلق الأمر ب:

- قرار رقم 849/12 بتاريخ 2 من ماي 2012، يقضي برفض طلب السيد المصطفى الكور الرامي إلى إلغاء نتيجة الاقتراع الذي أجري يوم 25 نونبر 2011، بالدائرة الانتخابية المحلية الحاجب- إقليم الحاجب، وأعلن على انتخاب السيدين عبد الصمد الإدريسي والحسين قاسمي عضوين بمجلس النواب.

## محضر الجلسة السابعة والعشرين

التاريخ : الاثنين 23 جمادى الثانية 1433 ( 14 ماي 2012).

الرئاسة : السيد كريم غلاب، رئيس مجلس النواب.

التوقيت : أربع ساعات ابتداء من الساعة الثالثة زوالاً والدقيقة الثانية عشر.

جدول الأعمال : الجلسة الشهرية المخصصة لأجوبة رئيس الحكومة على أسئلة السيدات والسادة النواب فيما يخص السياسة العامة للحكومة.

السيد كريم غلاب رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

افتتحت الجلسة.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة الوزيرة، السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

تطبيقاً لأحكام الفصل 100 من الدستور والمواد 157 و160 من النظام الداخلي، يعقد مجلس النواب أولى جلسة شهرية للأسئلة الشفهية المتعلقة بالسياسة العامة الموجهة إلى السيد رئيس الحكومة. ويتضمن جدول أعمال هذه الجلسة أربعة أسئلة، تقدم بها السيدات والسادة النواب من جميع الفرق، أغلبية ومعارضة. ويتعلق الأمر ب:

- تنفيذ الالتزامات الحكومية فيما يخص المخطط التشريعي؛

- محاربة اقتصاد الربيع؛

- مخطط الحكومة لمكافحة الربيع وإعمال الحكامة الجيدة؛



شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

ففعلا، نعيش اليوم لحظة ديمقراطية بامتياز، بفضل خطاب ملكي سامي ل 9 مارس وأيضا بفضل إصدار دستور جديد لفتاح يوليوز، الذي هو أصبح ملك لجميع المغاربة. وفي هذا الصدد، ينص هذا الدستور على اعتماد مجموعة من القوانين التنظيمية، التي تعتبر مكتملة له، لتنظيم مجموعة من الحقوق والواجبات والعلاقات بين السلط وتحديد مجموعة من الاختصاصات. ومن جهة أخرى، التزمت الحكومة بمخطط تشريعي، إعمالا للدستور وضمانة للحقوق والواجبات وتنظيما للحياة العامة.

باختصار السيد رئيس الحكومة، إن انتظارات الشعب المغربي فهي واضحة ومستعجلة وشرعية، يريد تعليما لا يفرخ العاطلين، يريد أيضا تشغيلًا، يريد أيضا صحة في تناول الجميع، حتى لا تلد أمهاتنا على أبواب المستشفيات. لذلك، فرق المعارضة تسائلكم، ما هي المنهجية التي ستعتمدها الحكومة لإعداد هذه النصوص وأية مقاربة تشاركية سيتم اعتمادها في هذا الصدد وأيضا ما هي الأسس التي ستعتمد في تحديد أولويات المخطط التشريعي وترتيب عناصره؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد رئيس الحكومة للإجابة عن السؤال، فليتفضل مشكورا.

يسمح لبضعة دقائق للمصورين أن يأخذوا بعض الصور ثم يغادروا القاعة من فضلكم.

السيد عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة:

● كما توصلت الرئاسة بقرار رقم 850/12 بتاريخ 3 من ماي سنة 2012، يقضي برفض طلب السيد حمزة عيطاوي الرامي إلى إلغاء نتيجة الاقتراع الذي أجري يوم 25 نونبر 2011، بالدائرة الانتخابية المحلية بنمسيك- عمالة مقاطعة بنمسيك، وأعلن على إثره انتخاب السادة: عبد المجيد جوييج ومحمد جودار وكريم غلاب أعضاء بمجلس النواب. كما توصلت الرئاسة كذلك بمشاريع ومقترحات القوانين الآتية:

- مشروع قانون رقم 18.12 يتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل؛
- مشروع قانون رقم 05.12 يتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي؛
- مقترح قانون يقضي بتغيير الفصل 475 من مجموعة القانون الجنائي، تقدم به مجموعة من السيدات والسادة النواب من فريق الاتحاد الاشتراكي؛
- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القوانين الجنائي في الفصول 475، 486، 494 و 496 تقدم به مجموعة من السيدات والسادة النواب من فريق الاتحاد الاشتراكي؛
- كما توصلت رئاسة المجلس ب 134 سؤالا شفويا و 182 سؤالا كتابيا و 12 جوابا عن أسئلة كتابية إلى حدود 14 ماي 2012، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة أمينة المجلس، نشرع الآن في أول سؤال من جدول الأعمال ويتعلق الأمر بالمخطط التشريعي، ورد من فرق المعارضة، يقدمه السيد شفيق رشادي رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل مشكورا، السيد الرئيس.

النائب السيد شفيق رشادي، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار:



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام  
على رسول الله وآله ومن وآلاه.

شكرا السيد الرئيس،

شكرا للأخ الذي قدم السؤال على تقديمه، الذي سبق  
عن المخطط التشريعي والذي سيسمح بأن أذكر بعض الشيء،  
بخصوصية اللحظة التي نعيشها.

ذلك معشر الإخوة والأخوات، النواب والنائبات  
المحترمين، كلكم تذكرون أن هذه الولاية التشريعية هي ولاية لها  
خصوصية، جاءت بعد أحداث كبيرة، أدخلت تغييرات كبيرة  
جدا في محيطنا. وشاء الله سبحانه وتعالى ورفقه وتوفيقه لهذه  
الأمّة، وعلى يد صاحب جلالة الملك محمد السادس خصوصا،  
أن نعيش هذه التجربة بطريقتنا الخاصة وأن يعني انطلاقا من  
خطاب 9 مارس، يعني أقل من 20 يوما بعد الإشكاليات التي  
نزل فيها جزء من المغاربة إلى الشارع، والذين بقوا في بيوتهم،  
وكان رأيهم أننا في حاجة إلى إصلاحات في إطار الاستقرار، في  
إطار الاستمرار، شاءت أن نسير في مسار أدى إلى هذه الولاية  
التشريعية الحالية وإلى التغييرات التي جعلت أنه أصبحت عندنا  
حكومة مسؤولة أكثر مما مضى، ورئيس حكومة بصلاحيات  
تنفيذية أكثر مما مضى ومسؤول، وهو هذا الرئيس يأتي إلى  
البرلمان مرة واحدة في الشهر على الأقل، مرة واحدة في الشهر  
لكي يتحاور مع نواب الأمّة في السياسة العامة.

وأريد أن أقول لكم شيء، شي جريدة قالت بلي  
النواب تسامحوا مع السيد الرئيس لأنه كان مشغول وماجاجش،  
أنا اللي كنت باغي نجي عندكم، وباغي نقولكم، كل مرة تنقول  
عندي ما نقول للنواب ومن خلال النواب، نقول للمجتمع،  
ولكن لم يكن متيسرا وما فرطنا فحتى شي مرحلة، جينا مع الوقت  
ديالنا العادي، وأنا راغب في هذا التواصل.

وبطبيعة الحال، إذا كان الأخ اليوم يقول بأن  
الانتظارات كبيرة، ولكن الشعب المغربي لا ينسى أنه اليوم والحمد

لله، ينظر إلى وضعيته وإلى تجربته باعتبارها تجربة رائدة، الزوار  
الذين زاروني كرئيس للحكومة، من سفراء ورؤساء حكومات  
وزراء وبعض رؤساء الدول، كلهم، طبعاً حين نقول الوزراء فهو  
يعني الوزراء والوزيرات.. شكون مول هاد الملاحظة؟ هذا ما  
يكون غير الطاهر شاكر، فحنايا ملي، وينظرون إلى المغرب  
بتفاؤل، بإعجاب، ومنهم من يتمنى أنه لو كان الوضع في بلده  
مثل هذا الوضع. وكل هذا الشعب المغربي لم ينساه، وما بالعهد  
من قدم. لقد عينت الحكومة يوم 3 يناير ونحن في 14 ماي،  
هذه 4 أشهر ونصف. وكلكم تعلمون، أن هذه الاختلالات التي  
تحدث عنها الأخ، التعليم الذي يخرج العاطلين والتشغيل الذي  
فيه اختلالات والولادة على أبواب المستشفيات، التي كلكم  
تابعتم كلمتي المتأثرة بسببها لما وقعت، وقد وقعت قبل ذلك عدة  
مرات. يعني هذه اختلالات نتيجة خمسين سنة من الاختلال في  
منطق السياسة وفي مفهوم السياسة، وسوف نرجع إلى هذا حين  
سوف نتحدث عن الربيع. وأن تكون انتظارات الشعب المغربي  
من هذه الحكومة كبيرة، هذا معقول ومشروع ونحن نقبله، ولكن  
لا يمكن أن نغرر بالناس ولا يمكن أن نصور، أن رئيس الحكومة  
الجديد وحكومته، في أربعة أشهر، سوف يعالجون اختلالات  
خمسين سنة. المهم، هل الأمور أخذت طريقها ولو تدريجيا أم لا؟  
وكما لا يخفى، فهاد الدستور الجديد والصلاحيات  
الجديدة، المسؤول الأول على تنزيله، راه ماشي هو عبد الإله ابن  
كيران، هو جلالة الملك، أنا تنقولها لكم بكل وضوح، لأنه رئيس  
الدولة وهو سند أساسي في هذا. وكلكم، أنا ماشي رئيس  
الحكومة كنخي كلشي، طبعاً منا كنفولش كلشي طبعاً، ولكن ما  
كنخبش كلشي. النهار اللي جلالة الملك اتصل بي وقال ليا،  
رغم أنه تجيك توجيهات، ولو من الديوان الملكي، اللي فيها  
مخالفة للدستور ما تطبقهاش، طبق الدستور، هذاك النهار قلت  
لكم، كمسؤول ديال الحكومة، لو كان المغاربة عرفوا القيمة دياله  
يردوه عيد، وهذاك الشي غايجي تدريجيا، راه ماشي سهل. الحمد



الآراء والنقاش العمومي. كما أشكر مختلف الفرق النيابية المحترمة على طرحها لهذه الأسئلة ذات الأهمية، والتي تتعلق بمحاور أساسية من السياسة الحكومية وانشغالات وتطلعات المواطنين والمواطنات.

فبخصوص المخطط التشريعي ووعيا من الحكومة لما للبعد التشريعي من أهمية، في إنجاح وتسريع مسلسل الإصلاح والتحديث والحكامة. وهنا نبغي نقول واحد القضية، حتى التشريع من قبل كان أداة المعركة السياسية، اليوم لا، ما كاينش مشكل، حتى واحد ما باغي يدير من التشريع أداة ديال المعركة السياسية، كلنا، من خلال التشريع، نبحت عن مصلحة المجتمع. وإدراكا منها لتحقيق الأهداف المسطرة للعمل الحكومي على المستوى التشريعي، يستدعي العمل وفق مقارنة منهجية تعتمد البرمجة وعقلنة المساطر وتحديث آليات العمل وتأهيل المصالح القانونية والموارد البشرية المكلفة بإعداد مشاريع النصوص القانونية، فقد أفرزت الحكومة في برنامجها ولأول مرة، حيزا خاصا يتعلق بالمخطط التشريعي. وتسعى الحكومة، من خلال هاد المخطط، إلى الرفع من وتيرة الإنتاج التشريعي وجودة النصوص القانونية وتحديث المنظومة القانونية لبلادنا، باعتبارها إحدى الدعائم الأساسية لتعزيز وضمان الحقوق والحريات ولتحسين تنافسية وجاذبية الاقتصاد الوطني.

إن المخطط التشريعي للحكومة يهدف أساسا إلى التنزيل الديمقراطي والتشاركي للمقتضيات الدستورية، وهي الغاية السامية التي ينبغي أن نتعبأ كافة بلوغها، انسجاما مع الإرادة التي عبر عنها جلاله الملك محمد السادس حفظه الله، وتنفيذا لالتزام مختلف القوى الحية، وهو ما يتطلب تعبئة استثنائية من قبل كل من الحكومة والبرلمان، من أجل أولا إخراج القوانين التنظيمية وفق ما ينص عليها الفصل 86 من الدستور، وكذا القوانين الأخرى المنصوص عليها في الدستور وعلى رأسها تلك المرتبطة بمؤسسات الحكامة.

الله المساندة الملكية موجودة، الحمد لله البرلمان، أنا ما كنتعبرش المعارضين في البرلمان خصوم ديالي، كنتنافسوا ولكن كلنا بغينا غير الخير ديال البلاد. ولايني شي عفاريت، عبر التاريخ، ماشي أنا، شي عفاريت كانوا كل مرة شكون اللي جسدهم، واش هادوك مشاؤ؟ لا بد كاين شي فئة ما باغياش الإصلاح، كلكم تعرفون هذا، و إن لم يكن عندها سلطة فعندها نفوذ، كلكم تعرفون هذا. وهؤلاء يجب أن نتعاون جميعا للوقوف في وجوههم، لكي نقتلع مسألة الشعب والمجتمع شيئا فشيئا، تدريجيا، وهذا سوف يكون. وسأقول لكم، ليس من الممكن أن نرجع إلى طريقة الحكم القديمة، نكون معكم واضح، الحكم الذي كان يبنى على تحكم الدولة في المجتمع وضبطه انتهى، اليوم الدولة في خدمة المجتمع كما صرحت لكم في البرنامج الحكومي. إما غانجحوا في هاد الشي وإلا ما نجحناش في هاد الشي، راه غيجيو وحدين آخرين اللي غينجحوا فيه، خصكم تكونوا عارفين هاد الشي هذا، وخصنا نمشيو نتوكلوا على الله ونتعاونوا، بروح إيجابية، وأنا متأكد إن شاء الله الرحمن الرحيم أننا سنخطو خطوات إيجابية وسوف يبني عليها الذين سوف يأتون بعدنا لصالح هذا الشعب، لصالح هذه الدولة، لصالح هذه الملكية التي عشنا معها قرونا طويلة، والتي بيننا وبينها إن شاء الله الرحمن الرحيم عقد لا ينفصل.

نعم، أيها السادة المحترمون، إنها للحظة متميزة لما تشكله من تنزيل لإحدى المقتضيات الجديدة في دستور المملكة، وما ترمز إليه من ربط المسؤولية بالمحاسبة وتحمل رئيس الحكومة مسؤوليته عن السياسة العامة ومساءلته بهاد الخصوص، في إطار المهام الرقابية للبرلمان. كما أنها فرصة سانحة، للتواصل المثمر مع السيدات والسادة النواب المحترمين، ومن خلالكم، مع عموم المواطنين والمواطنات.

أود بداية، أن أعبر عن شكري العميق لمجلسكم الموقر، لتعاونه من أجل جعل هذه الجلسة لحظة ديمقراطية متميزة لتبادل



ثانيا: ملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع مقتضيات الدستور الجديد، هذه مسألة واضحة، باعتبار أن الدستور الجديد ربما بعض القوانين لم تعد تلائمه.

ثالثا: اعتماد النصوص القانونية التي تندرج ضمن الالتزامات الدولية للمغرب، خاصة ما يتعلق برنامج التقارب التشريعي مع الاتحاد الأوروبي، في إطار الوضع المتقدم والالتزامات الأخرى مع الشركاء الاقتصاديين الدوليين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

لقد بادرنا، بمجرد مصادقة المؤسسة التشريعية على البرنامج الحكومي، بتوجيه منشور إلى السيدات والسادة الوزراء لإمدادنا بمخططاتهم القطاعية والتدابير الاستعجالية والإجراءات الهادفة إلى تحسين الحكامة وكذا مخططاتها التشريعية.

وبهذا، فالوضع النهائي للمخطط التشريعي للحكومة، خلال هذه الولاية، فقد تم تجميع المخططات التشريعية القطاعية في مصفوفات تتضمن، علاوة على القوانين التنظيمية والقوانين الأخرى المنصوص عليها في الدستور، أكثر من 150 مشروع قانون و140 مرسوم، وسيتم التنصيب في هذا المخطط على التحقيب الزمني لإعداد هذه النصوص وصياغتها ومناقشتها والمصادقة عليها. كما سيتم الحرص على تزامن إعداد مشاريع القوانين مع إعداد نصوصها التنظيمية، تحقيقا للتكامل والانسجام بينها ولتسريع دخولها حيز التطبيق. كما سيتم إرساء آلية لتتبع تقدم أشغال إنجاز مشاريع القوانين وفق المخطط المعتمد، والتأكد باستمرار من مراعاة مبادئ الشراكة والانفتاح على المؤسسات والفاعلين المعينين والمجتمع المدني.

وأنا باغي نقول ليكم، الإخوان في البرلمان، أن هاذ القوانين هاذي كلها هي اللي كنتنظرنا، لا التنظيمية ولا القوانين الأخرى، تتطلب باش البرلمان يجتهد معنا. أنا كتعرف بلي الطريقة ديال العمل ديال البرلمان كتخلي في النهاية، المصادقة على

ويتعلق الأمر بالخصوص بالقوانين التنظيمية التالية، ما غانذكرش كلشي:

- القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؛
- القانون التنظيمي المحدث للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية؛
- القانون التنظيمي المتعلق بشروط وكيفية تقديم المواطنين والمواطنات في مجال التشريع هذا جديد، مشاريع القوانين غادي تبدأ توضع على "النت" كما لا يخفى عليكم وغيتفتح الباب للمواطنين باش يساهموا فيها إيلا كان عندهم باش يساهموا، وطبعاً هاد المغرب راه فيه كنوز من العلم.
- القانون التنظيمي المتعلق بشروط وكيفية تقديم المواطنين والمواطنات إلى السلطات العمومية؛
- القانون التنظيمي المتعلق بقواعد تنظيم وتسيير أشغال الحكومة، الحكومة اليوم سوف يكون لها قانون تنظيمي ينظم عملها؛
- القانون التنظيمي المتعلق بكيفية وشروط ممارسة حق الإضراب؛
- القانون التنظيمي المتعلق بشروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية القوانين؛
- القانون التنظيمي المتعلق بالجهات والجماعات الترابية الأخرى، باش ما يبقاوش الناس تيتساءلوا على الانتخابات واش غتعتل ولا ما غتعتلش، هذا إشكال خصنا نجاوبوا عليه يقينا، واش بغينا نعملوا انتخابات بالقوانين القديمة حتى يجي هاد القانون ولا بغينا نديروا هاد القانون عاد يجيوا الانتخابات ؟
- القانون التنظيمي المتعلق بقواعد تنظيم المحكمة الدستورية وسيرها والإجراءات المتبعة أمامها إلى آخره إلى آخره..





الحكومة اليوم، ماذا سوف تفعلون ؟ كان عليكم تعطونا هاذ المعلومات باش تفتحوا النقاش .

إذن، فريق التجمع يشكركم، من جهة على المقاربة التشاركية التي تعتمدونها، وبان داكشي مزيان السيد الرئيس في تمرير القانون المتعلق بالتعيين في المؤسسات الحكومية، ما عبرتوناش السيد الرئيس، الحكومة ما تكلمتش معنا فيما يتعلق بالمشاركة، وأنتم تؤكدون وأكدتم في البرنامج ديالكم، في التصريح الحكومي، بأن هناك مقاربة تشاركية ستعتمدونها. ربما حتى الفريق ديال العدالة والتنمية تم الضغط عليه من أجل تمرير هاد القانون التنظيمي ..

بما أن السيد رئيس الحكومة فقد بوصلته، فيما يتعلق بالأداء الحكومي، لأنه أصبح منشغلا بمطاردة التماسيح، مع العلم بأنه التماسيح ما بقاتش في المغرب، مع العلم أيضا بأن الدين يحرم علينا مشاهدة أو تشبيه الإنسان بالحيوان السيد رئيس الحكومة.

بما أنكم فقدتم هاد البوصلة هذه، سمحوا لنا نذكروكم ببعض الأولويات اللي المغاربة كيشوفوها أولوية في مسائل التشريع وفي تنزيل الدستور وفي تنزيل القوانين التنظيمية، ربما السيد رئيس الحكومة كي يعرف بأنه، على علم بأن هناك نائبة برلمانية تقدمت بسؤال بالأمازيغية، وما عملتوشي من أجل السبق، احنا ما كناش سابقين، ولكن داك السيدة تتكلم الأمازيغية ولا تتكلم العربية وهذا حقها، واش غانتسناو القانون التنظيمي حتى ينزل ؟ فوقاش غاينزل القانون التنظيمي ديال الأمازيغية ؟ ولحد الآن، هاد القانون ما عندنا عليه حتى معطيات، حتى معلومات. دابا نشوفوا في "النت"، اليوم ما كاين والو.

السيد رئيس الحكومة، بما أنكم كنتم مزروبين باش تديروا انتخابات جماعية، وحتى يعلم الرأي العام بأنه احنا ماشي احنا اللي كنعطلوا الانتخابات، وإنما البطء ديال الحكومة في ما يتعلق بتنزيل القوانين التنظيمية هي التي تؤخر الانتخابات، أين

القوانين كتاخذ واحد الوقت طويل جدا، نحن نطالبكم اليوم بأن تبدلوا مجهودا خاصا، باش إن شاء الله الرحمن الرحيم ملي تكمل هاذ الولاية هاذي، نكونوا هاذ القوانين هاذي خلصنا منها وهي كثيرة جدا.

إن الولاية التشريعية الحالية تعتبر ولاية تأسيسية بامتياز، اعتبارا لخصوصية المرحلة الحالية والالتزامات التي رتبها الدستور على مستوى القوانين التنظيمية والعادية. كما أن إخراج هاذ العدد الكبير من النصوص التي يضمنها البرنامج، تحتاج إلى تضافر جهود كل من الحكومة والبرلمان لتسريع وتيرة العمل التشريعي وعقلنته.

واعتبارا للدور المركزي لمؤسستكم في التشريع، أهيب بالمؤسسة التشريعية المحترمة، أغلبية ومعارضة، أن تعيى جهودها للتعاون مع الحكومة لإنجاح هذا الورش الوطني الهام والله المستعان، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس :**

شكرا. أفتح الآن الباب للتعقيبات، سأعطي الكلمة للفرق البرلمانية، معارضة وأغلبية، للتعقيب على جواب السيد رئيس الحكومة. عن فرق المعارضة، الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، السيد النائب المحترم حسن بوهريز، فليفضل مشكورا. أذكر بأنه تم توزيع الحصص الزمنية على الفرق، فأطلب من السيدات والسادة النواب أن يحترموا المدد الزمنية المخصصة للتدخلات، تفضل السيد النائب.

**النائب السيد حسن بوهريز :**

**شكرا السيد الرئيس،**

هو مزيان نشوفو في وسائل الإعلام السيد رئيس الحكومة كي ركب في KONGO، مزيان كذلك نشوفوا وزراء كيكلوا البصر، مزيان نشوفوا وزير تيضرب الدريوكة في الجرائد إلى غير ذلك.. ولكن، الأجدد نشوفوا معلومات تتهم الرأي العام والحياة العامة أكثر من الحياة الخاصة. كل ما يتعلق بتنزيل الدستور، كل ما يتعلق بتنزيل القوانين التنظيمية، عاد كنسمعوا السيد رئيس



تشاركية. الحديث على المخطط التشريعي انتما اللي بديتوا به السيد رئيس الحكومة والحكومة المحترمة، فهيننا لكم بهذا التفكير، في إطار وضوح الرؤية، ببرنامج واضح للنهوض بالإنتاج التشريعي لبلدنا.

أنا أتصور ونحن نتصور السيد رئيس الحكومة، على أنه ينبغي أن تكون هذه اللحظة هو استكمال الكتلة الدستورية، صحيح الدستور المغربي الحالي هو متقدم متطور على مستوى الإنتاج الدستوري في بلادنا، لكن بغيناكم نتأهوا بأن الكتلة الدستورية، القوانين التنظيمية أن تكون امتدادا حقيقيا لتطوير الديمقراطية في بلادنا. تعالوا نتفق على أن الورش الحقيقي هو كيفاش نبنوا دولة ديمقراطية حقيقية في بلادنا، دولة تقطع مع التحكم، تقطع مع المسارات التراجعية، دولة نفتخر فعلا بأننا بلاد ديمقراطية حقيقية.

هاد الشي السيد رئيس الحكومة، كنقترحوا عليكم، بأنه أولا كون القوانين التنظيمية المرتبطة بالدستور تكون عندها الأولوية وفق الأولويات في الدستور. ثانيا، الأولويات اللي كان في البرنامج الحكومي، هناك أولويات ينبغي أن تكون يخضع المخطط التشريعي لها. أنتم قدمتم أرقام 150 مشروع قانون، هذا سيحتاج إلى جهد فعلا على مستوى رفع الفعالية، في التعامل والعلاقة بين المؤسسة التنفيذية والمؤسسة التشريعية. نحن نقول، بأنه من أشار إلى مقترح القانون المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، نفخر بأن المغرب كان سلطة الحكومة في التعيين 17 منصب، الآن ارتفعت ل 1181 منصب لسلطة الحكومة لها السلطة في التعيين. ينبغي من الجهوية واللامركزية واللامركز أن يكون من الأولويات كذلك في هذا المخطط التشريعي. نوكد على المنهجية التشاركية، أهم شيء لإنجاح هذا الورش، لأن التشريع كيهم المغاربة جميع، هو تكون المقاربة التشاركية من أجل إنزال هذا المخطط التشريعي.

هو القانون التنظيمي ديال الجهوية السيد رئيس الحكومة، هل هناك تعديلات في مدونة الانتخابات، في ما يتعلق بالمناصفة؟ ثم ثالثا، هناك أولوية أصحبت تطلب منكم بأن تكونوا هاد المرة صادقين جديا السيد الرئيس في ما تقولونه، كل ما يتعلق بالمناصفة السيد رئيس الحكومة، بعد تعيين الحكومة، قلم للنساء بأنكم سوف تعوضونهن، قلمو لهن بأنهن أنتن صاقون فيما تقولون، جاء التعيين الأخير في الإدارة الترابية، 40 منصب، امرأة واحدة ونهنتها بالمناسبة...

### السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب المحترم، الكلمة الآن لفرق الأغلبية، التدخل لفرق العدالة والتنمية، فليفضل مشكورا السيد رئيس الفريق، السيد عبد العزيز العماري.

### النائب السيد عبد العزيز العماري، رئيس فريق العدالة

### والتنمية:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

نحن في لحظة دستورية سياسية بامتياز، ينبغي أن يفخر المغرب بهذه اللحظة التي نناقش فيها رئيس الحكومة، حوارا سياسيا، في لحظة تعيش هذه الحكومة على إيقاع تتبع شعبي نادر، كل المغاربة الآن يتتبعون الشأن السياسي. لقد صالحتم المغاربة مع السياسة، فهيننا لنا بهذه اللحظة السياسية.

هذه الحكومة السياسية كانت لها الجرأة، أن تكون لأول مرة، أن تكون مبادرة في برنامجها الحكومي، أن تتحدث في أحد التوجهات، خمسة ديال التوجهات اللي كانت في البرنامج الحكومي، واحد أساسي هو التنزيل الديمقراطي للدستور بطريقة



من الحوار العمومي الواسع، من أجل إفراز وثيقة دستور يوليوز 2011. ما نبغوش هاد النقاش حول هاد القوانين التنظيمية يكون خارج هاد المنطق ديال الحوار وديال المشاركة. عندنا إشكال ديال المنهجية، كيف ومتى ستقدمون هذه القوانين؟ كيف؟ سؤال المنهجية مطروح، نريد تدبيرا يعتبر بأنه هذه القوانين التنظيمية هي امتداد للوثيقة الدستورية ويجب أن تحظى بنفس الحوار.

عندنا إشكال ديال المضمون، قلمتم، في التصريح الحكومي، بأنه غادي تعتمدوا تأويل ديمقراطي. لحد الآن، لا نحكم إلا على الأعمال، القانون التنظيمي الذي مر هو عبارة عن تأويل غير ديمقراطي للوثيقة الدستورية. كايين إشكال كذلك في تطبيق الدستور، كنتسائلوا على القانون التنظيمي ديال الجهوية، نتسائل لأنه أساسي بالنسبة للاستحقاقات الانتخابية، متى ستكون هاته الانتخابات الاستحقاقية؟ ما هي الإجراءات التنظيمية القانونية، اللوائح، واش مازال مقترح اللوائح وهو مطلب عزيز على البعض، هل لا يزال حاضرا؟ كنتسائلوا على احترام روح الدستور، جزء من تعاقدا، سندعم الحكومة عندما تحترم الوثيقة الدستورية. شفنا لائحة ديال العمال الولاية بعيدة كذلك على منطق الدستور، مجرد إعادة الانتشار، غياب البصمة ديال الحكومة، غياب السعي نحو المناصفة، 30/1 كنتسائلوا، واش هاد النسبة نسبة مقدسة ديال تمثيلية النساء؟ واش غنبقوا ف 30/1، في الحكومة وفي العمال وفي الولاية؟ كنتسائلوا على مدى تفعيل الحكومة لصلاحيات الاقتراح، كنتسائلوا واش الحكومة تنازلت على صلاحيات التداول، واش السياسة الترابية توجد خارج اهتمامتكم السيد رئيس الحكومة؟ نتساءل عن احترام الدستور في أمر يتعلق بمستجدات كذلك، العمال والولاية اليوم أصبحون بمقتضى الفصل 140 كيمثلوا السلطة المركزية، يعملون باسم الحكومة على تطبيق القانون، يقومون تحت سلطة الوزراء بتنسيق المصالح اللامركزية، من اقترح هؤلاء العمال والولاية؟ هل

شيء آخر السيد رئيس الحكومة، هو ما يرتبط بالديمقراطية التشاركية. لأول مرة، الدستور غيفتح هاد المجال لإشراك المجتمع المدني، ينبغي لهذا الموضوع كذلك أن تكون له الأولوية، فيما يخص المخطط التشريعي.

آخر شيء هو الديمقراطية المحلية، نجحنا، المغرب نجح في الديمقراطية ديال 25 نونبر، نجحنا في هذه المحطات اللي زواجنا بين الإصلاح وبين الاستقرار، في نموذج مغربي متفرد. ينبغي أن ننجح في الديمقراطية التشاركية، ينبغي أن ننجح في الديمقراطية المحلية بوضوح رؤية في الاستحقاقات المقبلة، من أجل إشراك الجميع لبناء المغرب، مغرب ديال التنمية والتطور لبلدنا وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة الآن، باسم فرق المعارضة، تدخل الفريق الاشتراكي، السيد النائب المحترم حسن طارق.  
النائب السيد حسن طارق عن الفريق الاشتراكي:

السيد رئيس الحكومة،

السادة النواب، السيدات النائبات،

علمنا قبل قليل، بأن الحكومة لا تملك لحد الآن مخططا تشريعية، الحكومة التي قالت في 19 يناير، في هذه القاعة، بأنها ستعد أجندة لتنزيل القوانين التنظيمية، الحكومة التي قالت بأنها ستعتمد تدبيرا تشاركيا، التدبير التشاركي شفهنا في القانون التنظيمي 2.2012 بالعكس، كانت هناك مقارنة أحادية، حاولت أن تحول مجلس النواب إلى مجرد غرفة للتسجيل، ترفضت بشكل منهجي مقترحات المعارضة، كانت غياب شروط نقاش حقيقي، كنتسائلوا وكنعبروا على تخوفنا، واش المناقشة ديال القضايا مثل الجهوية ومثل الأمازيغية ومثل الديمقراطية التشاركية، واش هاد الولاية التأسيسية غتمرر فيها الحكومة هذه القوانين، في غياب الشروط ديال النقاش؟ واحنا كنعرفوا كيفاش تناقش بلادنا وشعبنا والمجتمع المدني والأحزاب السياسية، طوال ثلاث شهور





يجب أن نحافظ على توجهه، لأنه يمثل بالنسبة لنا سندا خارجيا من داخل هذه المؤسسة لفرض الأولويات وإلحاحيات المطالب، هل سننطلق بالقوانين التي تعيد الاعتبار للهوية الوطنية؟ قضية تنزيل اللغة الأمازيغية، السلطة الدستورية وما أدراك ما السلطة الدستورية، المناصفة، تثبيت وتنصيب المؤسسات الجديدة، أيضا إشكالية الانتخابات أو القضايا المرتبطة بالانتخابات، نتساءل الآن، من أين ستكون البداية ومن سيكون في المرتبة الثانية والثالثة والرابعة وما إلى ذلك؟

السيد رئيس الحكومة، نشد على أيديكم بجرارة على هذا الوعي الجديد والمتجدد، في إطار استمرارية مطمأنة على كل حال. مع ذلك، اسمحوا لنا أن نسائلكم عن الأجندة الدقيقة المتعلقة بالمخطط التشريعي أو بتنزيل الدستور. يجب أن تحدثونا بالآزمنة وبالأمكنة، لأنه لا يمكن أن نطمئن إلى تجارب أفرغت المتن الدستوري من محتواه، لا يمكن أن نطمئن إلى ماض على كل لازلنا نعاني لحد الآن لتجاوز مخلفاته الأليمة. نطالبكم الآن، هل لديكم جدولة دقيقة، أجندة دقيقة، شكرا السيد الرئيس.

#### السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة الآن عن فرق المعارضة، تدخل فريق الاتحاد الدستوري، الكلمة للسيد رئيس الفريق، الكلمة للسيد النائب المحترم السيد شاوي بلعسال.

#### النائب السيد شاوي بلعسال، رئيس الفريق الدستوري:

#### السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

في البداية، لا بد وأن نهنأ أنفسنا على اللحظة الديمقراطية المتميزة التي تعيشها المغرب اليوم، لكننا السيد رئيس الحكومة المحترم، في فريق الاتحاد الدستوري، فإننا نسجل التأخير

الحكومة تداولت؟ هل تم احترام الدستور؟ سنظل نطرح هذا السؤال، هل تم احترام الدستور في هذه النقطة كما لاحظنا بأنه لم يحترم في نقط أخرى؟ شكرا السيد الرئيس.

#### السيد الرئيس:

شكرا. الكلمة الآن عن فرق الأغلبية تدخل فريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، السيد النائب المحترم عبد الله البقالي، فليفضل مشكورا.

#### النائب السيد عبد الله البقالي:

#### شكرا السيد الرئيس،

نحن في الفريق الاستقلالي نعتبر هذه اللحظة فاصلة في تاريخ المغرب السياسي، لأنها تعيد تذكيرنا بإحدى أهم الإشكاليات التي عاشها الدستور المغربي، هو البون الشاسع بين جودة المتن الدستوري وسوء الممارسة الدستورية على صعيد الواقع.

الآن، نعتبر أننا كحكومة، كبرلمان، بقيادة جلاله الملك، بتجربة سياسية متفردة بنموذج استثنائي، نجحنا في القطع مع هذا الماضي. مع ذلك، يجب أن نجدد التذكير بأن دستور فاتح يوليوز لم يكن ولن يكن أبدا مجرد لافتة أو شعار معلق في باب المغرب، دستور فاتح يوليوز يجب أن يكون متنا دستوريا معاشا على صعيد الواقع. هناك بعض الانشغالات التي تفرض علينا أن نذكر بها في هذه اللحظة، نتساءل عن موقع التنزيل الدستوري ضمن تزامم الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. الآن، مرت عشر أشهر على موافقة المغاربة على الدستور ولازلنا في البداية، يجب أن نسطر بالخط الأحمر على هذه الجملة. أيضا، يجب أن ننبه إلى إشكالية تفاوت الأولويات في المخطط التشريعي نفسه. الآن، هناك حالة ارتباك إيجابي على كل حال، نحن لسنا في فراغ ولكن في مرحلة تدبير، من أين سنبدأ؟ لدينا قضايا وازنة، تكتسي أهمية بالغة، هناك انتظارات ملحة لدى الشارع المغربي، في الرأي العام، هناك حراك مغربي



ذلك. فحنا نريد هاد المخطط أن يكون مقارنة تشاركية مع هذا المخطط، لأن التنزيل ديال الدستور اللي حنا معه، هو كان ثمة توافق بين جميع المغاربة اللي صوتوا عليه وبنسبة عالية، فبغينا هاد المنهجية اللي كيصوتو بها المغاربة وبطريقة تقاربية، بغيناها تستمر وألا تحتكر الحكومة كذلك تنزيل هذا الدستور وأن تحرم المعارضة من الحق دياها. فحنا، ما نخشاه السيد رئيس الحكومة، هو أن يتحول هاد الارتياح اللي حصل في الدستور سلبا على هاد الدستور. فحنا ما بغينا ش نبقاو حتى آخر لحظة ونجيو ونقولوا عندنا ضغط ديال الزمن وأنا نمرروا بعض القوانين كيفما بغيناها، بغينا أجدة محدودة في الزمن وفي الوقت باش نكونوا عارفين، في الولاية، شكون غنسبقوا وشكون غنأخروا، وهدي خصها مقارنة تشاركية السيد رئيس الحكومة المحترم. فبغينا أن الحكومة أهما تنصرف عن الكلام وعن التصريحات المتناقضة للحكومة فيما بين أعضاءها، وأن تتجه إلى الفعل وإلى ثقافة الإنجاز، فأنتم السيد الرئيس تتوفرون على إمكانيات هائلة لم تتوفر لأي حكومة، منذ الاستقلال إلى الآن. فلديكم جميع الإمكانيات والوسائل ونحن معكم لتنزيل هذه المقترحات، ونتمنى لكم النجاح والحكومتكم، لأنه في ذلك نجاح البلاد والعباد، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده وشكرا لكم.

#### السيد الرئيس:

شكرا. الكلمة الآن عن فرق الأغلبية تدخل الفريق الحركي، السيدة النائبة المحترمة فاطمة الضعيف، فلتفضل مشكورة.

#### النائبة السيدة فاطمة الضعيف عن الفريق الحركي:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد رئيس الحكومة،

أولا وقبل كل شيء، نتمن الأجدة التي جئتم بها السيد رئيس الحكومة، ونرى معكم بأن القانون التنظيمي للأمازيغية هو

الحاصل والغير المبرر لالتزامات الحكومة فيما يخص المخطط التشريعي.

نعم، لقد فلحت الحكومة في تمرير قانون تنظيمي واحد ووحيد والمتعلق في المناصب السامية، لكننا السيد الرئيس المحترم، كنا ننتظر منكم ومن الحكومة أن تبدأ بنفسها وأن تأتي لنا بالقانون المنظم لأشغال الحكومة (الفصل 87 من الدستور) كنا ننتظر كذلك السيد رئيس الحكومة، على أن تأتونا بالفصل 94 كذلك، لأن متعلق بالمسؤولية الجنائية لأعضاء الحكومة، لأن الآن يشتغلون خارج القانون وخارج أي مراقبة، لا قدر الله ولا وقعت شي حاجة راه ما عندنا ما نحاسبوا. كذلك، الفصل 67 من الدستور اللي كيحدد لنا كيفية تسيير لجان تقصي الحقائق، فهاد الصفة وهاد القضية فالآن محرومين منها، فلا قدر الله وبغينا نبحثوا ونعرفوا الرأي العام من خلالنا، أشنو واقع؟، راه ما عندناش هاد الفرصة هادي السيد الرئيس. وهناك من طبيعة الحال قوانين أخرى ذات الصلة بالهيئات والمؤسسات، وحنا هنا كنستحضروا الفصل 160 و 161 حتى 170 المتعلق بالديمقراطية، بالحريات والحقوق والتنمية البشرية، ويعني الجالية والمناصفة وإلى غير ذلك. كنا ننتظر منكم السيد رئيس الحكومة كذلك، على أن تأتونا كذلك ببعض القوانين ذات الصلة بالاستكمال الديمقراطي لبلادنا، فأين هي قوانين الجهوية المتقدمة وأين هو استكمال مجلس المستشارين؟ فأين هي الأجدة الانتخابية الترابية؟ فأين هي كذلك؟ كنا ننتظر من هذا المخطط على أن يأتينا كذلك بالقوانين العادية التي أصبحت متجاوزة.

إذن، هذه السيد رئيس الحكومة المحترم، أمثلة فقط لبنين لكم الارتباك الحاصل على مستوى تحديد الأولويات، وكذلك لبنين لكم التأخير الحاصل على مستوى التشريع فيما يخص تنزيل الدستور، لأن تنزيل الدستور والتعطيل ديالو كيحقق واحد العدد ديال الحقوق، من سكن وشغل وتربية وتعليم وما إلى



الحياة السياسية، المغاربة الذين يعيشون في أنحاء المغرب الغير النافع ينتظرون الجهوية المتقدمة، وما هي الاختصاصات التي ستنتقل الدولة للمجالس الجهوية وحننا بقينا غير بين ما هو للمجلس الوزاري وما هو للمجلس الحكومي، فما هو للمجلس الجهوي؟ هذا كان في الأول من ضمن الأولويات اللي كان خاصنا نفعلوا الدستور الجديد، لأنه خاصنا نفهموا، شنو غادي نقلوا للجهات، عاد غادي نذاكروا، كايين واحد العدد من المؤسسات حنا كنعتقدوا بأنهم ما خاصهمش يبقاو كاع، لا عند المجلس الوزاري، لا عند المجلس الحكومي، واحد الوكالات، واحد العدد ديال الأمور خاصها تفوت للجهات. إذن فالقانون التنظيمي للجهوية كان هو الأولوية ومن بعد يليه القانون التنظيمي للمالية، عاد القانون المالية باش نوزعوا الأمور على الجهات، ما بين ما هو للجهات وما هو الدولة.

هاد الدستور وضعناه جميعا، وضعه ماشي غير الأحزاب السياسية كانوا كانت 185 مذكرة، 33 ديال الأحزاب و 5 ديال النقابات والباقي كلهم مجتمع مدني، فما هو مصير هاد المقاربة التشاركية مع المجتمع المدني اللي كانت غتعتيكم قوة أكثر، أنتم قبل من أي أحد، لتفعيل مضامين الدستور الحالي. هاد المنهجية التشاركية اللي غابت في هاد الأعمال ديال الدستور كانت غتكون مفيدة، لا للحكومة، لا للبرلمان. كايين الناس اللي من خارج البرلمان وساهموا وعندهم آراء وأفكار، فلم يتم إشراكهم في هاد المنهجية ديال الأعمال ديال الدستور. فضروري كايين فقرات في الدستور، فصول اللي كتشرك المجتمع المدني والمواطنين إلى آخره.. فهاد الدستور هذا، دستور ديال واحد العدد من المغاربة يفوق عدد الأصوات اللي جنبنا حنا كلنا في هاد البرلمان، فهادوا حتى هما خاصهم يقولوا الكلمة ديالهم، في أعمال الدستور الجديد. هذا الدستور الجديد اللي توافقنا عليه هو مصالحة بين المغاربة مع تاريخ المغرب، مع جغرافيته ومع ثقافته ولغاته، فلا يجب تنزيل وإعمال البعض منه

أهم شيء يساهم في ديمقراطية الحياة اللغوية للمغرب، وفي التدبير السليم للغة في شمال إفريقيا التي يعتبر المغرب رائدا فيها. كذلك، نثمن السيد الرئيس، جميع القوانين وإخراج جميع القوانين المهيكلة للحياة السياسية والاجتماعية للمواطن المغربي. كما ندعوكم السيد الرئيس، إلى اعتماد التراكمات الإيجابية التي اعتمدها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بمحدود 11 سنة، واعتماد اللغة الأمازيغية المعيار وكذلك حرف "تيفيناغ" في هذه المقاربة والتعجيل بإخراج هذا القانون، لأنه ديمقراطية للحياة السياسية واللغوية، وشكرا لكم السيد رئيس الحكومة.

### السيد الرئيس:

شكرا. الكلمة الآن للمجموعات، تدخل المجموعة النيابية.. عفوا، إذن باسم فرق المعارضة الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة، السيد النائب المحترم محمد بودرا، فليفضل مشكورا.

### النائب السيد محمد بودرا عن فريق الأصالة والمعاصرة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،

فعلا السيد الرئيس، إن الشعب المغربي لا ينسى، وفي مستهل كلامكم تحدثتم عن هذا الموضوع. إن الشعب المغربي لا ينسى أيضا الوعود الانتخابية التي قدمناها جميعا للمواطنات والمواطنين. واليوم، بعد 5 أشهر من مرور هذه الانتخابات، نتساءل معكم ومع المواطنين، ماهو الفرق بين الدستور الجديد والدستور القديم وبين الحكومات السابقة والحكومة الحالية، في الواقع الملموس الذي يعيشه المواطنين؟

هؤلاء المغاربة الذين يتحدثون الأمازيغية وبعضهم لا يفهم العربية، ينتظرون سماع لغاتهم في هذا البرلمان، مغاربة العالم، أولئك الذين وزعنا عليهم الوعود الانتخابية بأنهم سنشركهم في



انتهى الوقت، شكرا. إذن بعد الاستماع إلى مختلف التعقيبات أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة المحترم للرد عليها، تفضلوا السيد الرئيس.

### السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة :

شي مرات شي كلمات، شي أسئلة تنقول نجواب عليها وعاود ثاني تنقول بلاش، وليني واحدة، واحدة متعلقة بالبوصلة وفقدان البوصلة، واش غنقول ليك الأخ الكريم، إلا كنت أنا فقدت البوصلة لو كنتي انت هنا الله أعلم أشنو غتفقد..

خليونا الإخوان نكون معكم واضح، بغيتيو نكذب عليكم ؟ ما غنكذبش عليكم، بغيتو Agenda محددة، شرحت ليكم، قلت ليكم أنه كاين مجموعة ديال القوانين تنظيمية، مجموعة ديال القوانين الأخرى، ملي وصلنا للحكومة ما شي بالسرعة اللي تتصوروا كل شيء ولي كيدور، راه يالله خذينا الوقت، وراسلنا الإخوان الوزراء وصيفطوا لنا المخططات دياهم، وفيها المشاريع ديال القوانين دياهم، كلشي هاذ الشيء عمل تياخذ وقت.

وأنا غادي نقول ليكم، أنا ما مخلوعش من الوقت، والناس اللي جاو تيديوني ويحيوني وتيقولو ليا أشنا هو القرار الأول اللي غتاخذ ؟ أش غتدير في 100 يوم الأولى ؟ ياك لباس، المغاربة صوتوا نهار 25 نونبر على العدالة والتنمية كحزب أول لخمس سنوات، والمشرع ماشي غير جا وعمل خمس سنوات، وكنورثوا 50 سنة ديال الارتباك والاضطراب الذي لم ينته بعد، لن يتغير كل شيء مرة واحدة غير جا عبد الإله ابن كيران. وجلالة الملك ملي اختارني، اختارني باش نعمل واحد العمل معقول، ماشي باش نبدأ نتجارا ونجيب شي خدمة bâcler بالفرنسية إذا جاز أن نقولها. لا وأنا ما خايفش، أنا ما خايفش.

وبعض الناس تيتكلمو تيقول ليك الأغلبية العددية، شنو معنى الأغلبية العددية ؟ واش احنا في المنطق الديمقراطية ولا

والبعض الآخر تأجيله حتى نهاية الولاية، فنحن بغينا نعرف تواريخ محددة والمغاربة كذلك بغا يعرفوا التواريخ ديال هاذ القوانين التنظيمية وشكرا.

### السيد الرئيس:

شكرا، حيث أنه أبلغني السيد رئيس فريق التقدم الديمقراطي على أنه سيتدخل دفعة واحدة في السؤال الرابع، فأمر الآن إلى المجموعات، الكلمة الآن باسم المجموعة النيابية للحزب العمالي السيد النائب المحترم السيد سعيد باعزيز فليتقدم مشكورا، آخر متدخل.

### النائب السيد سعيد باعزيز، عن المجموعة النيابية للحزب

### العمالي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

السادة والسيدات النواب،

بالنسبة لهذا المحور، نعم، إننا نعيش اليوم مرحلة شبه تأسيسية، فالكل ينتظر أن يتم تفعيل مضامين الدستور وتنزيل القوانين التنظيمية المنصوص عليها في صلبه، والمتجمة لروح وفلسفته الديمقراطية التي كانت ولا تزال المطلب الأسمى للمجتمع المغربي ولطبقتة السياسية عبر تنفيذكم للالتزاماتكم فيما يخص المخطط التشريعي، لكن ولسوء حظ هذا البلد، أن منطق الأغلبية العددية لا يزال هو المتحكم في تمرير القوانين، لا نعتقد أنها ستترجم طموحاتنا في القطيعة مع مرحلة الغموض والارتباك والبحث عن التوافقات الفوقية بدعوى نيل الثقة، والحال أننا انتهينا، بصورة لا رجعة فيها، من حالة الشك في النوايا وفي الأفعال وانتقلنا إلى مرحلة تقاعد فيها الناضجون حول وثيقة أسمى ...

### السيد الرئيس :



العدد ديال المناصب اللي ربما شاغرة، و كاين مناصب أخرى اللي بغينا نبدلوا، ما يمكنش، لا يمكن، تيخص هاذا هو الأول يجي.

كاتقولوا لينا بلي هاد القانون التأويل الديمقراطي للدستور ما درناهش، التأويل الديمقراطي فين كاين؟ من قال بأن التأويل الديمقراطي ديال العدالة والتنمية ماشي هو التأويل الديمقراطي؟ شحال ديال المناصب اللي كدوز في المجلس الوزاري، اسمحو لي، هادوك اللي قالوا ما للملك للملك وما لابن كيران لابن كيران غالطين، غالطين، التعيينات اللي كتكون في المجلس الوزاري كتكون من اقتراح الوزير المعني بالمبادرة ديال الوزير المعني واقتراح من رئيس الحكومة وكتيعين في التداول في المجلس الوزاري، هذا هو الدستور. ما كاينش تأويل، ماشي جلالة الملك اللي تيعين.

وغير باش نرجع معكم، رجعتيو للقضية ديال العمال والولاية، العمال والولايات المبادرة جات من عند السيد وزير الداخلية المحترم واللي معايا داير.. هادشي علاش كنفول لها ليك، كانقوليك أجي عندي، وفي الآخر ها أنت جيتي، دايمًا، واش كاين دابا غثيق فيه ولا ما غثيقش فيه، راه هاداك وزير ديالي، أنا اللي اقترحتة. أجي نقوليك أسي حسن طارق، أنا كنعرف العمال والولاية؟ أنا كنعرف العمال والولاية؟ أنا ما كنعرفهمش، طبعًا كاين بعض الناس قالك أودي بعض العمال والولاية كانوا ضد العدالة والتنمية واقتربتهم أولاً، واش أنا بغيتي نعاقبهم حيث واحد نهار كانت الظروف ماشي هي هاديك، أبدا، أنا ماشي تنتقم، أنا ما كانتقمش، أنا كنعقلب على المصلحة ديال البلاد وملي جا قلت له أمور من هادشي، ولكن قلت له هاد السيد هذا، اللي كنعقوليك عليه هاد الشئ، العلم ديالي به رجل مزيان، تيخدم البلاد، خليه، وقلت له وهذا، هذا أسي العنصر راه السمعة دياله ماشي مزيانة. بقا تيشوف فيا، غنقوليك، عيطت لجلالة الملك، اسمحو ليا، خليوني نتفاهم

ما شي في منطق الديمقراطية؟ أنا عندي فريق فيه 107 وعندي حليف عنده 60 نائب برلماني وعندي حليف عنده 40 نائب برلماني وعندي حليف عنده 18 نائب برلماني، احنا أغلبية في البرلمان الإخوان.. واسمح ليا، هي لاش ربحنا هاذ الانتخابات ملي ما غنديروش الأغلبية العددية؟ حيدوها.. حيدوها ونديرو الأغلبية التاريخية ولا نديرو الأغلبية النضالية ولا نديرو الأغلبية ديال آخر حزب تزداد ولا شي حاجة، ديرو شي منطق آخر... كيحي بنادم هنايا كيقول شي حوايج، حتى بنادم كيشكك في راسه، أسي أنا عندي أغلبية وأنا أعتز بها وأفتخر بها وبها غادي نحكم إن شاء الله الرحمن الرحيم..

هل معنى هذا أننا نريد أن نتخلى عن المراقبة التشاركية حين تكون ممكنة، اسمحو لي، ماشي الدستور تدار بواحد المقاربة التشاركية من نوع خاص وحنا شاركنا في داك الشئ أسي حسن طارق، عرفنا المقاربة التشاركية اللي كانت في الدستور، اليوم هذا معطيات أخرى وظروف أخرى، أنا حكومة أو أنا فرحان باش ندير معكم مقاربة تشاركية كاملين، ولكن المقاربة التشاركية كتبني على واحد العدد ديال المسائل، حتى حنا كنبغيو نسمعو شي كلام يفيد أننا الناس باغيين يشجعونا ويمشيو كاملين في نفس الاتجاه، ماشي ملي كتشوف شي كلام اللي ما كيمشيش في الاتجاه ديال التعاون، لا بد حتى أنت كتحفظ.

وأما فيما يخص جوج ديال القوانين اللي تطرحت رئيسية، باش ما نطولش الهضرة ونبقى ندخل في بعض المسائل، القانون الأول متعلق بالمناصب العليا. أنا اسمحو لي، القانون ديال المناصب العليا هو الأول اللي كان خاصه يدوز، علاش؟ لأننا محتاجين له باش نعينوا، راه حنا عندنا الآن مؤسسات ما عندهاش مسؤول، خاص يدوز القانون، راها جالسة بلا مسؤول، ما يمكنش نعينوا فيها، لا يمكن، لا يمكن إلا إذا استصحبنا أنه جلالة الملك عنده الحق يعين في غياب هاد القانون هذا. أما هاد القانون هذا، ضروري للتعيين وكاين واحد





الشي لآخور ومالك كنفوت على عبد الإله ابن كيران وغير معقول، السلام عليكم.

### السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة. نمر الآن إلى السؤال الثاني، فيما يلي سؤالان لهما وحدة الموضوع وهما السؤال الثاني والثالث، ويتعلق الأمر باقتصاد الريع وإعمال الحكامة الجيدة. والسؤال الثاني ورد من فرق الأغلبية، يقدمه السيد عبد العزيز العماري رئيس فريق العدالة والتنمية، فليفضل مشكورا.

### النائب السيد عبد العزيز العماري، رئيس فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

باسم فرق الأغلبية (الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية- الفريق الحركي- فريق التقدم الديمقراطي وفريق العدالة والتنمية)، نتقدم لكم السيد رئيس الحكومة بهذا السؤال، الشعب المغربي خرج تيطالب بإسقاط الفساد كما كتعلمون، بعد ذلك، المغاربة صوتوا على الدستور، أعطى قواعد الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، جيتو في برنامج حكومي التزمتم بأنكم غادي تكافحوا الفساد واقتصاد الريع، جميع مكونات المجلس، أغلبية ومعارضة، استند لكم في هذا المجال، ما هي السياسة الحكومية العمومية في مجال محاربة اقتصاد الريع؟ وشكرا لكم.

### السيد الرئيس:

شكرا، السؤال الثالث من فرق المعارضة يقدمها السيد أحمد الزيدي رئيس الفريق الاشتراكي، فليفضل مشكورا.

### النائب السيد أحمد الزيدي، رئيس الفريق الاشتراكي:

معكم، ما عجبتكومش نمشي بحالي صافي، عيطت لجلالة الملك قلت ليه سيدنا هذا السمعة دياله ماشي هي هاديك، بالحق إلا كتعتبرو قوي بغيتيه إبقى حيث قوي، قال ليا اللي السمعة دياله أسي ابن كيران ما مزياناش ما عندنا ما نديرو بيه.. ملي كانعيط عليه، ملي تنعيط عليه، الكلام اللي تيقول ليا إما أحسن من الكلام اللي اقترحت عليه ولا تيقبل داك الشي اللي تنقول ليه ولا احسن، ماشي دائما كنتفقوا، نقدروا نختلفوا شي مرة، ملي كنتختلفوا كنصبر وكتتكلم معه بأدب شديد يا أستاذ.

أما هادوك اللي كيدوزوا في المجلس الدستوري، أشنو المشكل؟ اسمحو لي، داك المصطلح.. المجلس الوزاري، هادوك أسي حسن طارق اللي كيدوزو في المجلس الوزاري، هادوك واش كتعتقد يمكن ليا نوقع على شي واحد غير هكذا؟ لا، نهار اللي جا السي العنصر وجاب ليا السمعة ديال سي بوشعيب أرميل، قلت ليه واش أسي العنصر كتعرفه؟ قاليا كنعرفوا، قلت ليه مزيان، مزيان، صافي، انتهى الكلام، أنا اقترحت على جلالة الملك وجلالة الملك عينه.

فحنا غنمشيو بهاد المنطق، شحال ديال المؤسسات؟ 37، 37 اللي ولينا فيها شركاء مع جلالة الملك في المجلس الوزاري والآخريين شحال؟ 180 مؤسسة تقريبا.. غير صبرو شويا. المجلس الحكومي ياك أسي باها، 180 مؤسسة، 1000 منصب تقريبا اللي عندي الحق نعين فيها بوحدتي.

أنا باغي نقولكم واحد القضية، عاونوني غير في هاد التعيينات، جيبو ليا ناس، لأنني أنا ما عارفش، أنا فين غنعرف هاد 1000، جيبو ليا، اقتارحو عليا ناس مشرفين، مصاب نجحوا في هاد الامتحان، وغنجحوا في الشي لآخور أعباد الله، شويا بشويا، غير البارح كتتيو ما كاينش حتى اللي كيسوق ليكم الخبر، كتجيبو الخبر من التلفزيون وننا جالس، وزير وأنت كتشوف.. اليوم دغيا، خلا 37 في المجلس الوزاري وعطا كلشي



وزيركم في العدل السابق -رحمه الله- لما قال في البرنامج تلفزيوني، قال أن الحسن الثاني -رحمه الله- لما استقبل الطلبة في إفران، وكانوا داروا المؤتمر دياهم في أزروا عام 61، وعرضوا عليه التوصيات دياهم، قليهم هاذ الشيم زيان. قال ليهم، دابا الوطنيين أنا سيفطت لهم يجيو يكونوا الحكومة، إلا جاو مزيان، وإلا ما جاوش ماغاديش نحكم بوحدتي. الناس اللي غادي نجيب يحكموا، غادي يأسسوا مصالح، ما يجي حتى واحد يلومني إلا دافعوا عليها، هذا الذي وقع.

اليوم، إلا بغينا نديروا شي انطلاقة جديدة خاص يكون فينا الوضوح والصرحة مع الأجيال اللي جايا. لأن السي الزيدي خصك تعرف واحد القضية، أنا تفاجأت، بأنه الكلمات ديالي، اللي كنت تنعمل أثناء الحملة، في المرحلة الأولى فاش كانت القضية ديال 20 فبراير، وخذيت فيها داك الموقف المعروف، ومن بعد ملي جا الدستور ومن بعد ملي جات الحملة الانتخابية، من بعد نقص داك الشي شوية طبعاً لما عيني جلاله الملك، ولكن بقات شي بركة. شكون اللي تبتعني، تبتعوني الشباب ويزاف منهم اللي قارين في البعثة، وتيقولوا لوالديهم أجيو تسمعوا السي ابن كيران آش تيقول. كيكتشفوا أشياء اللي أنت عادية بالنسبة لك أ السي الزايدي عشيتها، واحد الحزب تاريخي، ولايني هو ما عارفهاش وتيشوفوا هاد الشي. باش نطالقوا للمستقبل ويوليو المغاربة مرتاحين في هاد البلاد، وكيشعروا باللي البرلمان دياهم، وباللي أنا وياك ملي تنتكلموا تناقشوا المشاكل الحقيقية، خصهم يعرفوا التاريخ ديالنا. التاريخ ديالنا هاد الشي اللي فيه، اللي عطى الله هو هذا.

الربع تأسس وخلال خمسين سنة وجاب الله، أنا غانقول لك، عندي واحد الملاحظة أودي السي الزايدي، جاب الله أنه الحمد لله ما حكمناش حزب وحيد، وإلا كون وقع لنا بحال تونس، وما حكمناش الجيش وما حكماناش قبيلة، عندنا ملك، الملك دياله تيقوم من هذه 4 القرون على التحكيم. وإذن

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نهني الشعب المغربي الذي صوت على الدستور الجديد، والذي جعلكم اليوم تأتون إلى البرلمان، في جلسة تاريخية بكل المقاييس.

مع ذلك السيد الرئيس، سجلنا أن هناك ما هو دستوري يخالفه أرض الواقع. فعندما تحدثنا عن اقتصاد الربع، قلنا لكم نحن معكم في محاربة الفساد وستجدون المعارضة بجانب الحكومة في التغلب على هذه الآفة. اليوم، في اقتصاد الربع، نتحدث عن أشياء لا يمكنها أن تكون بأي حال من الأحوال هي المدخل للقضاء على اقتصاد الربع وعلى الفساد.

إن نشر الإعلانات أو الإدلاء بتصريحات أو التشهير بأشخاص، لا يمكن أن يخدم اقتصاد الربع، فهل اقتصاد الربع مقتصر فقط على المأذونيات أو على أشياء من هذا القبيل؟ أين نحن من اقتصاد الربع المتعلق بمحاربة الفساد وخاصة في رخص البحار، والصيد في أعالي البحار، في المناجم، في الرمال وغير من المأذونيات، وكذلك في الملك العمومي على مختلف المستويات؟ نطرح هذه الأسئلة لنتظر منكم جواباً ثم نعقب عليه، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للسيد رئيس الحكومة للإجابة عن السؤالين، فليفضل مشكورا.

السيد عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة:

الحقيقة هي ما يلي: الربع، معشر الإخوة المحترمين، السيد الرئيس، السادة النواب المحترمين، السيدات النائبات المحترمات، الربع طريقة في الحكم. كلكم تعرفون، أن المرحلة السابقة، لما عرفت أزمات سياسية منذ بداية الاستقلال، استعمل الربع كوسيلة لاستقطاب أشخاص ليساهموا في الحكم. وأذكركم الأخ الزايدي المحترم، بما صرح به الأستاذ محمد بوزوبع



اللي كياخذ اللي عندهم الكريمت، كايين فيهم اللي محتاج، كايين فيهم اللي إما جلالة الملك ولا وزير النقل ولا ما نعرف شكون، كيقلى إنسانة مسكينة، وأنا هاد الشي كنعرفوا، كنعاولد لك أشياء ننعرفها، وديك الساعات الكريمت معمول بما وتعطيها باش تعيش، هاديك مالها، شنو مشكلتها؟ كايين الناس آخرين اللي قدموا خدمات للوطن، قدموا خدمات للوطن، منهم فنانيين، منهم علماء، منهم يعني أشخاص رياضيين وغيرهم وغيرهم.. فهمتيني ولى لا؟ شي مرات، واش يعجبك الحال تخرج تلقى واحد الفنان كيمد يده في الزنقة باش يعيش؟ كان هاداك الشي معمول به، خداوه حرام، عيب، أولى عالم أولى رياضي، وهادشي راه وقع، خاصك تعرف بلي وقع، كايين لي ماعرفش يطلب ولى وقع هاد الشي. كيتعطى ليهم حتى هما باش يعيشوا بهاد الطريقة هادي، وكايين ناس سياسيين ولكن حتى هما سياسيين ظروفهم ثلاث بهم. في الأخير، شنو هو المشكل؟ المشكل هو، لأن علاش منين كيكون تيدوز هاد الشي بطرق غير معروفة عند المجتمع آش تيقوع؟ كتفتح الباب باش يدوزو وحدين آخرين. لو كان كايكونوا غير الناس اللي محتاجين والفنانين والعلماء والرياضيين والناس اللي قدموا شي حاجة بحال هكذا كنا غادي نصفقوا، وليني كايين شي مخلوقات الله كيغرفو يديزوا لداك الشي وهاداك ما كتلقاش عنده كريمة، تتلقى عنده 4، 5، تقدر تلقى عنده حتى 16 ولا 17، هادوك ما يمكنش.

طيب، أرنا دابا، جيت أنا قلت للسي الرباح انشر، ربما، لأن ماتنساش واحد المسألة، حنا ملي نشرناهم ناض الصداق، بعض الإخوان ديالنا حتى في الأغلبية ديالنا عيبوا علينا، ونوما عيبتوا علينا ولوخرين عيبوا علينا، قلنا إذن غير بشويا غير بشويا، غير بشويا غير بشويا، أنت قاليك الأخ هو دابا كيتكلم، قال أودي التشهير، حنا حاشا لله واش بغينا نشهروا، الله يهديكم أسي شباعتو، حنا راني عارف آش كنعقول..

هو محتاج لكلشي الأطراف وكلشي الأطراف محتاجة له، ويعيد التوازن إلى المجتمع la regulation وإلا كون راه احنا وصلنا لشي مسائل ماشي مزيانة، داك الشي علاش ملي جانا هداك الشي ديال الربيع العربي، كيف كنعقول، جا سخن هداك القدر ولكن ما حرقوش الحمد لله.

لكن هاد الربيع اللي دام هاد الخمسين سنة، ماشي بشكل مستمر، كانوا وزراء ممتازين، كانوا رؤساء وزراء أولين ممتازين، كانت حكومات جيدة، كان هكذا وهكذا، لكن الربيع تأسس والربيع ملي تيتأسس تيدافع على راسه، لأنه ملي تخرج أنت السي الزايدي من بوزنيقة وتجي حتى هنا باش تصور دابا الماندا ديال راس الشهر، هو راه كيرجها في تلفون أو في توقيع أو يريح أكثر منها، وفي بعض الأحيان في يوم واحد يريح ما جمعتة في عمرك كله إن كنت قد جمعت شيئا. هادوا لا يمكن لعبد الإله ابن كيران أن ينزع منهم كافة مصالحهم، لأنه بعدا خصه الوقت غير باش يعرف les contours de quoi s'agit-il؟ وكيفاش غادي تدير وكيفاش؟

أنا غانقول لك السي الزايدي، أنت دابا إلا جيتي للإدارة ولقيت شي واحد ما كيخدمش مزيان، وبغيتي تقول هذا ما تيخدمش مزيان خصه يمشي، ما يمكنلكش تجي وتقول له سير بحالك، ما يمكنلكش، خصك واحد العدد ديال الأمور، هذه هي الإدارة المغربية، إذن هنالك إشكاليات.

الآن، علاش نشرنا اللائحة ديال المأذونيات بين قوسين (الكريمت) أنا اللي قلت للسي الرباح أنشر، علاش؟ لأن كنعشوف في التلفزيون القلاية نايزة على نشر اللوائح، قال لك أسيدي نشرنا، فهمت واحد القضية، أن المواطن المغربي كيتصور أن أنت إلا ما بغيتيش تنشر معنى ذلك أنك تخفي عنه حقيقة، لماذا سأخفي هذه الحقيقة؟ إلا كان شي واحد تياخذ مأذونية وتياخذ واحد المقابل، على الأقل يتحمل المسؤولية يعرفوها المغاربة، ما فيها عيب، ما كيسرقش، علاش؟ لأنه دوك



اللي كنتقوم به، خصوصا الصورة. لذلك، أنا كنضامن مع الزملاء ديالي اللي مطرودين من القاعة وكنطالب بالعودة ديالهم حيننا لتغطية هاد الجلسة التاريخية، شكرا.

### السيد الرئيس:

أخبركم وأخبر السيدات والسادة النواب، على أنه المكتب قرر، في إطار تحسين هذه الجلسات، على أنه السادة المصورين يسمح لهم بالتصوير داخل القاعة خلال عشر دقائق في بداية الجلسة، ويمكن لهم أن يستمروا في التصوير من الأماكن المخصصة للعموم، وهاد القرار نطبقه الآن.

إذن نمر الآن إلى النقاش، عن فرق الأغلبية تدخل للفريق الحركي للسيد رئيس الفريق السيد محمد مبديع، فليفضل مشكورا.

### النائب السيد محمد مبديع، رئيس الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أولا، تهني المغاربة على هاد اليوم التاريخي المفصلي اللي تنعيشوه جميعا، في إطار تنزيل الدستور الجديد، واللي حقيقة خصنا نتمنوه، في إطار التحول السياسي والانتقال الديمقراطي اللي تنعيشه البلاد ديالنا.

السيد الرئيس، استمعت بإمعان للجواب ديالكم حول هاد السؤال العريض الواسع وهو محاربة اقتصاد الريع ومقاومة الفساد، وجا من بين الأولويات في البرنامج الحكومي، وكنا من المهيين ومن المساهمين فيه، وسنساهم في أجرته إن شاء الله بمعية كل الفرقاء والصالحين في هاد البلاد.

فحنايا يعني من بعد قلنا، جاتي اللاتحة الأخرى ديال مقالع الرمال، واش غانجي وانشرها ولى ؟ قلنا بلاتي غانديروا واحد القضية، نوجدوا كيفاش غنديروا نعالجوا هاذ المشاكل كلها. إلا مثلا بغينا نعيدوا الكرمات ديال النقل الطرقي، تيخصك دوك اللي ما عندهمش، شنو غتطيهم بالمقابل، ما يمكنلكش واحد الإنسان وتايخصك هادوك الفنانة والناس اللي قدموا خدمات للبلاد، فهمتني ولى لا. أنا سمحو لي، غندكر بواحد الفنان، كنظن أنه محتاج هو عبد الرؤوف. أنا عبد الرؤوف ملي كنت صغير ضحكني حتى شبت، ونقوليكم باقي كيضحكني لدابا وعزيز عليا، وكانشوفو مسكين تاييقتا فيا، ربما ما عندوش إمكانيات على حساب اللي جا في بعض، علاش ؟ هادوك الناس حتى هما خصهم واحد، ولوخرين هادوك اللي ما تيستحقوش، واخا هاكداك خاصك تنتظر معهم القانون، لأن القانون كيدير هاديك المأذونية كنتتهي، وداك الشي داك النظام ديال النقل خاصك تدير له نظام جديد، السي الرياح راه خدام على هاد الشي، وقال ليا بديت أ السي عبد الإله النقل السياحي، حيدو من الإشكاليات، النقل ديال المدارس حيدو من الإشكاليات، النقل ديال البوادي اللي كيتسمى النقل المزدوج قريب. فالإصلاح أ أستاذ واحد العملية تتأخذ وقت، ملي كنتجي تصلح ماشي بعيد تدير غلط، أنا نقولها ليك أ سي الزيدي، أنا عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة ومعرض ندير أخطاء، يقينا درتها وتأكد غادي نعاود ندير شي بركة من هنا للمستقبل، وطلب الله تخرج العاقبة بسلام، ياالله السلام عليكم.

### السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة، الآن نمر... تفضل نقطة نظام.

### النائب السيد عبد الله البقالي ( نقطة نظام):

السيد رئيس، إلا اسمحتوا، أنا كانتفاجأ بطرد الصحفيين المصورين من القاعة وكنعرفوا وسائل الإعلام الدور الإيجابي والمهم



شكرا السيد الرئيس المحترم، الكلمة الآن لفرق المعارضة، تدخل الفريق الاشتراكي. الكلمة للسيد رئيس الفريق السي أحمد الزيدي، فليفضل مشكورا.

### النائب السيد أحمد الزيدي، رئيس الفريق الاشتراكي:

شكرا السيد رئيس الحكومة على الإيضاحات وعلى الرؤية التي قدمتها للجواب على السؤال التي طرحنا. التي كيمكن لنا نأكدوا اليوم، السيد رئيس الحكومة، هو أننا ما كتشكوش في النيات، وعطينا واحد الفرصة وعبرنا عليها وقلنا سنكون بالمساندة معكم، لكن اليوم، بالله عليكم، ماذا نساند في ما يتعلق باقتصاد الربيع؟ هل نساند النوايا، قولو لنا أشنو نديرو. خاصنا نساندوا واحد العمل التي بلور واحد التطور وبرنامج يدخل حيز في التنفيذ. هل يمكن لنا القول بأن هناك قطاعات، واش عجزت الأغلبية الحكومية عن التدبير دياها؟

فيما يخص السيد رئيس الحكومة، اليوم اعطينونا واحد التفسير جديد، فيما يتعلق بالأغلبية العددية. هنا الأغلبية العددية ربطناها بمبدأ التشارك، وإلا قولوا لنا كيفاش غناقشوا كل هاد القوانين بأغلبية عددية عندما تأتي الأغلبية وتضرب عن الكلام في النقاش وترفض الحكومة كل المقترحات وكل التعديلات بالنسبة للقوانين؟ إذا كنا بغينا نقولوا بأننا كنعيشوا واحد اللحظة تاريخية ديال الانسجام وديال التشارك وديال التدبير الديمقراطي، فكيفصنا نقطعوا مع بعض الأحكام الجاهزة.

التدبير التشاركي السيد رئيس الحكومة، يقتضي بأن تكون المعارضة شريكة، شريكة أولا في النقاش الذي يسبق القوانين، وشريكة أيضا في اتخاذ القرارات. وبالتالي، نعم الأغلبية موجودة والمعارضة موجودة وكل له مكانته.

اليوم أننا نعيش في نوع من الخليط، نستطيع أن نقول أنه لا يعكس إطلاقا ما نصبو إليه، من خلال تنزيل الدستور

حقيقة، اقتصاد الربيع عنده تاريخ ولكن عنده واحد الآثار سيئة جدا على قلوب المغاربة، المغاربة كينتظروا من هاد الحكومة ديالنا جميعا الإصلاح، الإصلاح ونخلقوا له جميع المقومات ديالو باش نجحوه. غانكونوا في جنابكم السيد رئيس الحكومة المحترم، في النوايا متاعكم وفي السياسة ديالكم، في الآليات في التدابير لما يمكن إصلاحه. الناس تغتات من البحار ومن الجبال ومن الغابات ومن النقل ومن الرمال على حساب الدولة، على حساب المجتمع. احنا ماشي ضد الناس التي تسلموا مآذونات بسيطة لأنهم أدوا خدمات للبلاد أو قاموا على هاد البلاد، ولكن احنا ضد التي تغناو ولاو لباس عليهم أكثر من القياس على حساب الفقراء، على حساب المواطنين، على حساب الشعب المغربي التي اليوم كايين فيه التي قاوم، وكايين التي تضارب بالبارود على هاد البلاد، راه جالس دابا في الركنة ديال الدار ديباله ما صاب من يعطيه حتى قرعة ديال الدواء. المقاومين ها هم معتصمين السيد رئيس الحكومة، الآن، ما صابوا من حتى يسلم عليهم. الشعب المغربي كيطالب بالإنصاف، بالعدالة الاجتماعية ونوقفوا معه. وما عنديش حتى شي شك السيد رئيس الحكومة، في النية ديالكم وفي المقاصد ديالكم وأنك غادي تنجحوا إن شاء الله في هاد العمل ديالكم، الأمل فيكم ديال المغاربة كبير. وكنتطلب من هاد المنبر هذا، جميع المؤسسات وجميع الهيئات السياسية والاجتماعية، باش نتعاونوا جميع لمكافحة هاد الآفة وفتحوا الأمل أمام المغاربة يتصالحوا مع المؤسسات دياهم ومع الثروات دياهم ومع الصدق في المعاملات معهم، المغاربة إلا احترامناهم بتنفيذ الوعود ديالنا معهم، غادي يحترمونا ويشيقوا في المؤسسات ويمشيوا معنا في الجنب، شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد الرئيس:





الجديد. فهناك أيضا واحد العدد ديال المرافق، واحد العدد ديال القطاعات اليوم اللي كتعيش مشاكل وهي نتيجة للاقتصاد الريع، انعكاسه على التشغيل، ونحن اليوم نعيش هذه الفترة، تقريبا حوالي 90 ألف منصب شغل تمت إضاعتها في هذه الشهور المنصرمة، في سنة تعتبر بكل المقاييس سنة بيضاء بالنسبة للاقتصاد، هناك مجموعة من الممارسات التي يجب أن تنتهي. لا يمكن السيد رئيس الحكومة، أن يأتي وزير ويقول بأننا، من أجل محاربة الفساد، سننزل للشارع، أعتبرون هذا تصريحاً مسؤولاً؟ المواطنين ثاقوا في الوعود اللي تعطات والوعود اللي تعطات ديال الحكومة، اليوم على المحك ديال التنفيذ. نبغيو أن الحكومة اليوم، وتبجو تعطينا واحد النموذج، تقول لنا أنا فعلت فيما يتعلق بالقطاع الفلان الفلاني وحليت المشاكل اللي موجودة ومازال لي بعض المشاكل الأخرى.

#### السيد الرئيس:

شكرا الكلمة الآن عن فرق الأغلبية تدخل فريق العدالة والتنمية، فليفضل السيد النائب المحترم عبد الله بوانو.

#### النائب السيد عبد الله بوانو عن فريق العدالة والتنمية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة الوزيرة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السيد رئيس الحكومة، إذا أخطأتم فهذا عمل إنساني وطبيعي، ولكن حنا كذلك هنا يمكن نخطأ، ولكن حنا هنا باش نصححو حتى بعض الأخطاء، منكم ومن غيركم السيد رئيس الحكومة.

حنا كنا ولازلنا ضد اقتصاد الريع، وهاد القبة كتذكر بأنه كانت واحد المبادرة من فرق محترمة، من أجل أننا نديرو لجنة تقصي الحقائق وكيعرف الجميع شكون الفريق اللي ما بغاش يسني معانا من أجل أننا نحاربوا اقتصاد الريع، في مرحلة من المراحل. اليوم، كيطلبوا منا باش نتكلمو، مزيان، لكن حنا في لجنة العدل والتشريع حنا 14، تكلمنا كاملين 14 والفرق

تعتلتوا السيد رئيس الحكومة، الحكومة ديالكم تعطلت فيما يتعلق بالتشخيص، وكأننا جينا لواحد المحل، جينا لواحد الحكومة ما عارفينش أشنو فيها، هل نتهم هذه الحكومة بعدم القدرة؟ هذا سؤال يطرح نفسه. عندما لا يجد المواطن أمامه مجالات للتنفيذ العملي الفعلي للوعود التي قطعتها الحكومة على نفسها، سواء فيما يتعلق كأحزاب عندما خاضت الحملة أو عندما شكلت الحكومة وجاء السيد رئيس الحكومة لذلك، ثيقوا بيا بأن المواطنين كيشمأزوا من هذه الانتظارية والانتظارية الغير المبررة.

لذلك السيد رئيس الحكومة، عندما نريد أن نناقش، فلا يمكن كذلك للمعارضة وقد التزمت بالأخلاقيات الديمقراطية بعدم الاعتراف بالحكومة ومحاسبتها بكل صغيرة وكبيرة، إعطائها الوقت الكافي لكي تبلور مواقفها. لكن ثيقوا بيا اليوم، بأننا اليوم كتوجدوا في صعوبة باش يمكن لنا ندافعوا على بعض المواقف اللي ما يمكنش نقولوا بأنها مواقف من أجل التنفيذ



المأذونيات، واللي هم للأسف الشديد، كايين اللي ما عندوش غير 10 السيد رئيس الحكومة، الشعب خصه يعرف بأن كايين اللي عنده 30 أكريمة، وكايين اللي اليوم عنده فائض ديال الكريمت، الناظور عندها فائض، الحسيمة عندها فائض وكتوزعوا على مدن أخرى منها مكناس، هاد الشي خصو يوقف. صحيح، كايينة حالات اجتماعية كيخصنا ناخذوها بعين الاعتبار، ولكن كذلك كيخصنا ناخذوا بعين الاعتبار الاقتصاد الوطني.

اليوم عندنا التعمير والاستثناءات، اليوم هاد التعمير الطريقة باش كيتدار، في غياب الإشارك ديال المعنيين بالأمر، كيوقع فيه ريع والدار البيضاء اليوم شاهدة على ذلك. الاستثناءات في الدار البيضاء 21%، أزيد من 5000 هكتار تعطت باستثناءات، كيخص هاد الشي يتوضع له حد. الأبنك وسوق المال، الزبناء كتعرفوا كاملين بأنهم ضعاف أمام الأبنك، كيخص اليوم التفاتة كذلك للشعب في هذا المجال. أسواق الجملة، الأسواق الجماعية، فيها حتى هي اقتصاد الريع، خاصه يوقف. هداك الظهير أو القانون ديال 1968 كيخص اليوم يراجع، لأن واحد العدد ديال الناس كيستافدوا، من غير ناس المقاومة، الناس دالمقاومة على راسنا وعيننا، وخاصها تدار لهم طرق لكي يستفيدوا، لكن هناك من يستفيد من هذا الوضع؛ المقالع واستغلال المناجم كذلك؛ الصيد في أعالي البحار؛ أراضي "الصوديا" و"الصوحيطا"؛ الإعلام العمومي كذلك. المطلوب منكم، اليوم وباستعجال، السيد رئيس الحكومة، الاستمرار في الشفافية ونشر اللوائح، التنزيل وتفعيل مؤسسات الحكامة، منها مجلس المنافسة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة. المطلوب منكم اليوم تفعيل التشريعات، هناك تشريعات متقدمة ووجب إصلاحها، كذلك هناك حاجة إلى إخراج قوانين أخرى منها قانون ولوج للمعلومة.

الأخرى حاضرين منها 3، وكيقولوا بأن الإضراب على الكلام، أين هو الإضراب على الكلام؟ الإضراب على الكلام كيكون ملي ما كتكونش المسؤولية، كيف يعقل أننا كنطلبوا من الحكومة تجيب لنا القوانين والمحاضر ديال المجالس الإدارية وتجب لنا المراسيم وتجب لنا المسؤولين كلهم باش ناقشوهم عاد ندوزو هداك القانون، فين كايينة هدي؟ ما كايينة لا في الدستور ولا في نظام داخلي، وبالتأكيد، أقل شيء هو أننا نسكتوا، أقل شيء هو أن نضرب عن الرد عن مثل هذه يعني المقترحات.

اليوم الشعب المغربي، السيد رئيس الحكومة، عطاكم الثقة دياله، لكنه صوت على التغيير، صوت على المواقف الجريئة، الشعب سيظل مؤيدا لكم مادتم في هذا الاتجاه ديال المواقف الجريئة. الإعلان في عدد من الخطوات ديال اللوائح الكريمت ولوائح الجمعيات التي استفادت من الدعم العمومي وكذلك الأسماء والأراضي ديال "صوديا" و"صوحيطا"، الناس اللي ما استثمروا فيها كتسترجع، هذا مزبان، هو مطلوب والمطلوب كذلك هو الاستمرار، ما خصش يكون عندكم تردد، خصكم تستمروا في نشر هاد اللوائح، ولكن في انسجام تام داخل الحكومة. خصكم تستمروا وفق مخطط متكامل.

صحيح، أكدتم بأن الريع هو إرث ثقيل، هو إرث كايين واحد الجزء منه اللي جاي لنا حتى من الحقبة الاستعمارية، ولكن بغينا نبهوا كذلك ببعض الأماكن ديال هاد الريع والفساد الذي وجب الانتباه إليه وإعطاءه الأولوية. اليوم، عندنا المأذونيات ديال النقل بين الطرقات، اللي أعلن عليه السيد وزير النقل والتجهيز المتعلق بالنقل الجماعي. ولكن، اليوم هناك آلاف بل مئات الآلاف ديال الأسر مازالت تعاني من المأذونيات ديال النقل الحضري، ديال الطاكسيات صغار وكبار، هذا خص فيه موقف. اليوم، خصنا نسرعوا أن الحالات الاجتماعية اللي كتستافد من هاد الشي تبقى، ولكن خص الشعب كذلك يعرف أن كايينة واحد العدد ديال الناس مستافدين من هاد



وقد منح لكم هذا الدستور سلطة ونفوذ واستقلالية وآليات للتنفيذ والزجر، بمباركة عاهل البلاد كما أشركتم، نتساءل، أين هي إرادتكم؟ أين هي هممكم؟ أين هي مرافعاتكم، إن داخل أو خارج قبة البرلمان، من أجل الإصلاح والتقويم؟ ماذا أنجزتم سيدي الرئيس؟ خبرونا، ماذا عن مقالع الرمال وأعلي البحار المأذونيات، مائة يوم سيدي الرئيس والمواطن المغربي في حالة ترقب وانتظار لأمل عصي عن المنال.

سيدي الرئيس، فلتعلموا أن المواطن المغربي غير مستعد اليوم لمزيد من الخطابات والانتظارات والمزايدات، المواطن الآن بحاجة على حلول عملية ملموسة تؤتي ثمارها على أرض الواقع. سيدي الرئيس، كل ما نخشاه هو أن تسقط الحكومة عبر خطبها المنبرية وعبر شعاراتها الرنانة أحيانا والمتضاربة أحيانا أخرى، في ربيع جديد هو الربيع السياسي والانتخابوي. سيدي الرئيس، هذا الربيع يزرع الحقد الاجتماعي ويؤججه ويولد ضغوطا لاحظناها تنفجر هنا وهناك بين الفينة والأخرى.

سيدي الرئيس المحترم، في إطار مسؤوليتكم السياسية والدستورية والأخلاقية، ننتظر منكم إجراءات عملية وملموسة ومنتجة لأثرها على أرض الواقع. هي أمانة تتحملونها، وكل تهاون في الحفاظ عليها أو سكوت عنها أو تواطؤ ضدها، كيفما كان ومهما كانت المصدر، يعتبر تقصيرا شنيعا غير جدير بمقامكم أنتم السيد رئيس الحكومة المحترم، ويعتبر خروجا عن الإجماع الوطني ومساسا بكرامة الإنسان المغربي وبوطنيته ومواطنته، وانحرافا عن الدستور، وتراجعا محبطا عن تحقيق آمال وأحلام شعب بأكمله أنتم، السيد رئيس الحكومة، أعلم بها.

أسفون سيدي الرئيس، لا مجال للافتخار ولا للتهنئة، على الأقل إلى حدود الآن، وأختم بقوله تعالى (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وأن سعيه سوف يرى) صدق الله العظيم وشكرا.

السيد الرئيس :

اليوم، السيد رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، السيدات والسادة النواب، اليوم احنا محتاجين باش تعطيو الثقة، تعطيو أولوية للثقة للشعب، خاص ترجعوا للثقة للشعب، ترجعوا للمواطن، ترجعوا لرجال الأعمال، ترجعوا للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين اللي آمنوا بالاختيار الثالث. هاد الاختيار الثالث ديال الإصلاح في إطار الاستقرار، كيخصنا نعطيهم نماذج ديال المعقول وديال العدالة وديال محاربة الفساد بالحق، شكرا.

السيد الرئيس :

شكرا، الكلمة لفرق المعارضة بتدخل فريق الاتحاد الدستوري، السيدة النائبة المحترمة بشرى برجال، فلتفضل مشكورة السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة بشرى برجال عن فريق الاتحاد الدستوري :

شكرا، السيد رئيس الحكومة المحترم، تحدثتم قبل قليل عن ظرفية نشأة اقتصاد الربيع، ذلك زمن ولى السيد الرئيس، ونحن الآن في زمن يقتضي منا أن نحارب هذه الظاهرة ونتصدى لها. نحن في المعارضة، نحن ضد اقتصاد الربيع.

بداية، السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في هذا الإطار، نحن نجد أنفسنا نظرا لخصوصية ولايتكم التشريعية كما أشركتم، نجد أنفسنا نخاطبكم بشوق وبحرقة ومرارة. نخاطبكم بشوق إلى التخلص من حمل تراكم على مر أيام حكمكم، عنوانه الكبير الإحباط وخيبة الأمل. نخاطبكم بحرقة ومرارة بالنظر إلى إنجازاتكم الهزيلة، إن لم أقل المتهاوية، مقارنة مع وعودكم الانتخابية التي كانت جواز سفركم إلى هذا المقعد سيدي الرئيس، وعود لم ينسأها الشعب المغربي والمواطن المغربي كما أشركتم إلى ذلك.

سيدي الرئيس، نحن لا نفهم، الربيع العربي دافعه وحافزه محاربة الربيع، الدستور المغربي هدفه محاربة الفساد،



ونفس الشيء، ولنعيد حتى بداية حكومة التناوب، خلال هذه الفترات، كلها كان همنا ينصب في هذا الاتجاه ويسير في هذا الاتجاه، هو كيفية. يعني مع إدراكنا العميق بخطورة تنامي هذه الظاهرة التي تنال من مصداقية مؤسساتنا ومن مصداقية دولتنا وتاريخها، إذن فبالنسبة للحكومة التي تولاها عباس الفاسي، أقدم على إصدار مجموعة من الآليات القانونية، في غياب دستور جديد الذي يعني يضمن الحماية لكل عمل تقوم به الحكومة، رغم ذلك أقدمنا على مجموعة من الإجراءات التي تسير في هذا الاتجاه. فلذلك، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة النواب، فاققتصاد الربيع لا يتجسد فقط في المأذونيات وخص الصيد في أعالي البحار والمقاع هناك نماذج كثيرة، وهو العمل الذي مطلوب من الحكومة أن تقدم عليه هو أن نعمل سويا على رصد مظاهر هذا الاقتصاد، الربيع أين يتجلى؟ مفهوم ماهية اقتصاد الربيع، فهناك اقتصاد الربيع يحمل شتى الألوان وشتى يعني الأنواع. إذن، فأعتقد بأن هناك مجموعة، أكتفي بسرد بعضها، فمثلا ربيع الصفقات العمومية، استغلال الأراضي الزراعية، المرتبات التي تصرف للموظفين الأشباح هو اقتصاد ربيع كذلك، الدعم المقدم لبعض الجمعيات المعروفة حسايبا وعدديا، المعادن المختلفة، كيف تستغل هذه المعادن ومن يستغل هذه المعادن؟ ربيع الوظائف في المؤسسات العمومية، الربيع الناتج عن دعم الأنشطة الثقافية والفنية، البعض، أقولها بعضها. وأخيرا، لا بد من التصدي لبعض التليفونات لبعض الجهات النافذة، التي تتصل من حين لآخر وتستغل موقعها، ربما تستغل بعض المؤسسات لتؤثر على بعض المؤسسات التي بيدها سلطة القرار للتأثير ولتمكين فلان أو فلان أو شركة كذا من اقتصاد الربيع.

إذا السيد الرئيس المحترم، هذه بعض الأوجه يعني لاقتصاد الربيع المختلفة والتي نعتبرها غيضا من فيض، ولكن رغم ذلك، فكما قلت سابقا، بأنه الشعب المغربي كله هو معكم. ولمواجهتها، أكيد أننا سنتسلح أولا بالدستور وبالسنند الشعبي

الكلمة الآن عن فرق الأغلبية تدخل الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، الكلمة للسيد رئيس الفريق السيد نور الدين مضيان، فليفضل مشكورا.

**النائب السيد نور الدين مضيان، رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية :**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

أخواني إخواني النواب،

فعلا، نعيش لحظة تاريخية متميزة وهي اللحظة التي تدخل في التنزيل الدستوري السريع، في مجال مراقبة البرلمان للعمل الحكومي، وهذا مكسب جديد للأمة من خلال مجلس النواب، نوابها.

فبطبيعة الحال، بالنسبة لهذا الموضوع اقتصاد الربيع، فبالرجوع إلى التاريخ، كن على يقين، السيد رئيس الحكومة، بأن الشعب المغربي كله معكم، كله مع محاربة اقتصاد الربيع بشتى أشكاله وأنواعه. وهذا الظاهرة بالنسبة لحزب الاستقلال، بطبيعة الحال سبق أن أشرتم إلى أن هذه الظاهرة قديمة، فعلا هي قديمة/حديثة، متجذرة، عبارة عن أخطبوط يصعب اجتثاثه ولا التصدي له، لكن بالإرادة الجماعية وبالعزيمة القوية وبالسنند الشعبي يمكن أن نتصدى ونعاجل يعني هذه الظاهرة ونعمل على اجتثاثها، وعلى الأقل في هذه المراحل التقليل منها.

إذن، فبالنسبة لحزب الاستقلال، منذ سنة 1960، أقدم نواب استقلاليون على تقديم مقترح قانون يرمي إلى هذا، إلى تفعيل، إلى إصدار قانون "من أين لك هذا".. لكن للأسف الشديد، أنه اللوبيات المستفيدة من هذه الظاهرة تصدت بقوة وتم إقبار هذا المشروع، ولنعيد الكرة من جديد سنة 1963



داك الكلام اللي كان كايتقال قبل واللي درتوه، كان فقط عبارة عن حملة انتخابية كان الهدف منها الوصول إلى مقاعد.

السيد رئيس الحكومة، وعدتونا قبل من شهرين هادي بأنكم غادي تخرجوا واحد اللائحة أخرى ديال مقالع الرمال، حتى لهاذ الساعة ما كاين والو. وعندي يقين، بأن الأطر اللي كاينين في وزارة التجهيز، لو أن تاعطاها الأمر، هادال شي غادي تخرجوا لنا في 24 ساعة، إذا آش كانتاظروا؟ بكل صراحة، هاد الشي كيغطي الدليل، وأقولها بكل مسؤولية، بأن الحكومة ماقداش، لأن القضية هي أكبر من الإعلان عن اللوائح، بل القضية هي إيجاد بديل لاقتصاد الربيع. ونأتي الآن، في هذه الجلسة، بواحد الإقرار ديالكم بعدم القدرة على المحاربة، وتتقولوا بأنكم ما كنتوش عارفين هاد الواقع هو الواقع معقد، واش هاد الشي ما كنتوش عارفينه من قبل ملي كنتوا كتمارسوا المعارضة، ملي كنتوا كديروا الحملات الانتخابية.

قلتتم السيد الرئيس، بأن الشعوب الأخرى تنظر إلينا بإعجاب، أتمنى أن المغاربة هما اللي ينظروا لنا اليوم بإعجاب، عن طريق محاربة الربيع اقتصاد الربيع والإتيان ببديل لإقتصاد الربيع، وما ييقاش الخطاب ديالنا فقط خطاب ففضاض، كنعقولوا وما كنديروس وشكرا.

#### السيد الرئيس:

شكرا. دائما الكلمة لفرق المعارضة، تدخل فريق الأصالة والمعاصرة السيد النائب المحترم السيد أحمد التهامي، فليتفضل مشكورا.

#### النائب السيد أحمد التهامي عن فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد رئيس الحكومة المحترم وأعضاء الحكومة المحترمين، السيد رئيس الحكومة، أعجبني le style ديالكم في الخطاب معنا، هاداك البعد الفرجوي شيء جميل، ولكن ما عجبنيش المضمون د الخطاب ديالكم، وغادي نقول علاش. يعني محاربة الربيع والفساد بصورة عامة، المغاربة كاملين متفقين

وبالإرادة السياسية المختلفة. لذا، نقترح عليكم، في الفريق الاستقلال، مجموعة من التدابير، على اعتبار أن القضاء على هذه الظاهرة هي ليست مسؤوليتكم فقط، هي مسؤولية الشعب المغربي، هي مسؤولية مشتركة، أحزابا سياسية، برلمانا، حكومة، مجتمع مدني، نقابات إلى آخره.. فهي مسؤولية مشتركة.

إذا أعتقد مشيت، طولت، مشيت كثيرا. على كل، إذا هناك مجموعة من الإجراءات وأحفظ بها نظرا لضيق الوقت، ومن بينها بطبيعة الحال هو من بينها دعوة الفرق النيابية أغلبية ومعارضة إلى تفعيل دورها الرقابي المختلف، في مجال إحداث لجان تقصي الحقائق وللجان الاستطلاعية كلها للتصدي لهذه الظاهرة وشكرا.

#### السيد الرئيس:

شكرا. الكلمة الآن لفرق المعارضة، تدخل لفريق التجمع الوطني للأحرار، السيدة النائبة المحترمة نعيمة فرح، فليتفضل مشكورة.

#### النائبة السيدة نعيمة فرح عن فريق التجمع الوطني للأحرار:

سبحان مبدل الأحوال وكيف كيقول المثل المغربي "الراس اللي ما يدور كدية".

#### السيد رئيس الحكومة،

وأنا كنستمع لكم صابني واحد الإحباط كبير، لأن هناك أسئلة داخل هذه القاعة مطروحة ولكن ما اعترتني على الأسئلة اللي فرغ هاد الجلسة من المحتوى ديالها.

السيد الرئيس، كنت كانتاظر، كيف كاينتأظروا جميع المغاربة اللي كايشفوننا اليوم، باش نحصلوا على واحد الجواب شافي، الكافي فيما يتعلق باقتصاد الربيع، لكن لا جواب داخل هذه القاعة.

السيد الرئيس، واش تيكفي أننا نخرجوا لائحة تاع الكريجات، واش هذا هو المحاربة ديال اقتصاد الربيع.. راه اقتصاد الربيع.. هذا إن كان كيدل على شيء حاجة، كيدل على أن





هاذ الواقع هذا، كيفاش غادي تحالفوا معها وتحالفوا معها وتتخوضوا هاذ المعركة؟

المسألة الأخرى، على مستوى وزارة المالية، شحال كاين من مفتش عام في المالية، IGF شحال كاين من واحد؟ ما متعدينش 100، واش المملكة المغربية والمرافق دياها كلها غيرقبوها 100 واحد؟ كاين عدة مؤسسات الحكامة ما مفعلاش، إما لأنه ما كاينش النص اللي كييعطيها اختصاصات يعني ناجعة، ولا ما كاينش إرادة سياسية، وفي جميع الحالات، الإرادة السياسية راها بيد السيد رئيس الحكومة المحترم وبغينا أنه يفعلها.

les offices هاذك les régies هاذك المؤسسات الكبيرة اللي مشيتو كتستعجلوا إصدار قانون تنظيمي باش تعينو فيها، واش تتراقبوها؟ شنو الخلاصة، شنو النتيجة وما المال؟ فكل هاذ الأمور وهاذ القضايا تتقتضي أنه تكون عندكم سياسة عمومية لمحاربة الفساد بمعناه الشامل، سواء كان اقتصادي أو سياسي أو شيء من هذا القبيل. هذا لحد الساعة ما متوفرش، وهذا اللي تيخلينا يعني متخوفين على أنه الشعارات بوحدها ما تكفيشي، الشعارات راها في مرحلة انتخابية ماشي في مرحلة التدبير، وهذا ربما الخلط اللي وقاعين فيه، أنهم مازال في المرحلة الانتخابية ومرحلة المعارضة، وشكرا.

#### السيد الرئيس:

شكرا. الكلمة الآن، في إطار الكلمة للمجموعات النيابية، تدخل المجموعة النيابية للحزب العمالي، السيد النائب المحترم السيد سعيد باعزيز، فليفضل مشكورا.

النائب السيد سعيد باعزيز عن المجموعة النيابية للحزب العمالي:

شكرا السيد الرئيس، طبعا اقتصاد الربيع ركيزة من الركائز الأساسية لحماية الأنظمة اللاديمقراطية، أما المغرب السيد رئيس الحكومة، فهو يعيش مرحلة دستور جديد، ولكن هناك بالمقابل

على هاذ الموضوع، حكومة وشعبا وأغلبية ومعارضة، بقى الفرق في الكيفية وانتم، كرئيس حكومة، عندكم السلطة الدستورية باش تسنوا سياسة عمومية لمحاربة الفساد والريع.

رئيس مؤسسة رسمية ومدطرة السي بودرار، قال على أنه ما عندكمش سياسة عمومية لمحاربة الرشوة، وأنا متفق معه وماشي بوحدتي، وغانعطيكم مثال على أنه ما كاينش سياسة عمومية لمحاربة الريع والفساد. كنشوف تسابق الوزراء كل واحد كيعلن على لائحته، راه ما يكفيش نعملنوا اللائحة ونديروا شعار، وما بعد؟ علنا لائحة لاكريمات، إيوا ومن بعد؟ لائحة للجمعيات ومن بعد؟ فالمطلوب، كون كان سياسة عمومية واضحة، خصنا هاذ من بعد ما يتطرحش يجي في جزء في الممارسة الحكومية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أي موضوع لمحاربة الظواهر بحال هاذي تيجيو المستويات، كاين الزجر وكاين الوقاية. الزجر عندكم الشرطة الإدارية وعندكم القضاء، علاش ما مشيتوش للقضاء؟ كاين ملفات تنتظر القرار. ها مراكش، العمدة دبال مراكش تطالب أنها الشرطة القضائية تجي تشوف فضائح الفساد اللي لقات تم فذاك البلدية، 12 ملف جاهز ينتظر القرار.. أين هو القرار؟ بطبيعة الحال بيد رئيس الحكومة.

المسألة الأخرى، أن كاين معالجة الموضوع بشكل جدي وجوهري تيقظي، كنعرفوا على أنه عندنا واحد مجلس المنافسة، اللي صبح مدستر، هاذي أداة مهمة لمحاربة الريع، ولكن عندها اختصاصات استشارية، كان عليكم تيجيو قانون كييرفع الاختصاص دياها إلى اختصاصات تقريرية، ماكاينش.

بطبيعة الحال، الفساد منتشر وهو نتيجة للسياسات السابقة، ومع من انتم متحالفين؟ مع 80 في المائة ولا 70 في المائة من الحكومة السابقة، إذن هاذك السياسة دياها، اللي اتجا



جميع القطاعات بالبلاد ويعاني منها بالخصوص قطاع البناء، قطاع مهم في الاقتصاد الوطني، على سبيل المثال استغلال مقالع الرمال بطريقة عشوائية يهدد القطاع، حيث سيفوق ثمن الرمال ثمن الدقيق إذا لم تتدخل الدولة، وهذا سيؤثر على مشاريع سكنية بسبب ارتفاع الثمن. وعندما نتحدث عن مقالع الرمال، فإننا نتحدث عن جميع أنواع المقالع، سواء منها الكرافيط والرخام وأنواع الحجارة. ولهذا السيد الرئيس، لا بد من وضع خطة لمحاربة اقتصاد الريع، بدفاتر تهملات واضحة وفق مسطرة طلبات العروض، والسلام عليكم ورحمة الله.

#### السيد الرئيس:

شكرا. الكلمة الآن، بعد الاستماع إلى مختلف التعقيبات، إلى السيد رئيس الحكومة المحترم للرد عليها، فليفضل مشكورا.

#### السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

السيد الرئيس،

الإخوان والأخوات النواب المحترمين، والنائبات المحترمات،

مرة أخرى، أريد أن أكون وأن أبقى واضحا معكم. لما جات الحكومة ديال السي عبد الرحمن اليوسفي، احنا في العدالة والتنمية، انسجاما مع التجاوب الذي لاحظناه في المجتمع ورغم أننا لم نشارك في الحكومة، قلنا سوف نساند هذه الحكومة وقمنا بالمساندة النقدية وسنتين على الأقل تقريبا، بغض النظر على المعارضة الأخوية والحبيبة، وكنا كانفهموا وكانستوعبوا. والآن، الأخ ديالنا السيد الرئيس، ذكرنا بملف من ملفات ديال الفساد، صحيح، نحن من الذين لا يجدون غضاضة أن يعترفوا بأن الذين سبقوهم كانت لهم أيادي بيضاء وحكومة السي عبد الرحمان اليوسفي واحدة منها. صحيح، تقولوها وتعتبروا بأن كاين استمرارية بين اللي كان كيبيغي الخير البلاد، واخا تختلف

مأذونيات مقالع الرمال، الصيد في أعالي البحار، أراضي الدولة، سكنيات، اغتناء لا مشروع بمستحقات الأجراء، إدارات عمومية على شكل المقاولات، موظفون أشباح، تنقيب عن معادن، ضيعات فلاحية كبرى.. هكذا، استفحلت مظاهر الفساد وغابت آليات التنافس الحر، فأين هي إذن الحكامة الجيدة ولماذا لم تربطوا بعد المسؤولية بالمحاسبة؟ فكل الشعوب ومنها الشعب المغربي تطالب بمحاربة اقتصاد الريع وتوزيع خيرات البلد بشكل عادل على أبنائه. ألا تعلمون أن الشعب المغربي يريد استئصال هاذ الداء من جذوره وليس الكشف عن المستفيدين منه فقط؟ خصوصا أنكم الآن، تتوفرون على الأداة القانونية للتكثيف والزجر عبر حقيبتكم في العدل والحريات وشكرا.

#### السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة الآن للمجموعة النيابية للمستقبل السيد النائب المحترم السيد محسن الشعبي، فليفضل مشكورا.

#### النائب السيد محسن الشعبي عن المجموعة النيابية للمستقبل :

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

#### السيد الرئيس :

لكم عفوا، السيد النائب، ثلاث دقائق.

#### النائب السيد محسن الشعبي عن المجموعة النيابية للمستقبل :

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

من أهم أورايش الحكومة. التي نساندها فيها مساندة قوية، هو محاربة اقتصاد الريع التي تفوق كلفتها ملايين الدراهم. لهذا، يجب على الحكومة وضع حد تام لهذا المشكل الذي يمس



ليهم تنبيهه، ووحيدين ما وفاوش غادي نعطيهم أجل ديال 3 أشهر، ياك أ السيد الوزير؟ باش إلا وفاو هو هاداك، ما وفاوش غادي استرجع منهم. هاد الشي ماشي كبير ولكن مهم لأن جديد، هادشي جديد في المغرب. وتيخص الناس اللي تبيغيو الخير وتيعرفوا كيفاش المسائل كتدوز والصعوبات اللي كتدوز بها، إثنوا هاد العمل ويشجعوا الحكومة.

الحكومة، اسمحولي، أنا ما عرفتش، واحد الأخت قامت يعني تصف الحكومة بكل النقائص، إذا كنتي كتكلمي على الشعب المغربي، أنا ماشي داك الشي اللي كنشوف، ما عرفتش. الشعب المغربي باقي ثابت في الحكومة، اسمحوا ليا، الشعب المغربي من بعد الانتخابات دار ثقة كبيرة في الحكومة وباقي كيتمتع بها. والمعركة ديالنا، ملي كنشوفوا ناس كينتقادونا، يقولوا هدا طبيعي، لابد الناس إنتقادونا، ولكن ملي كانشوفوا جهات غريبة، واللي كانت، ماشي في الحكومة، كانت كتهيمن على الحياة السياسية وبقات سنوات وهي تفعل ذلك، تحفض من تشاء وترفع من تشاء، ولم تحرك ساكنا في اتجاه الفساد، كانقولوا *mais ça ne vas pas* واليوم جاين تعطينا دروس، اسمحوا لي، اسمحوا لي، لستم في موقع أن تعطوا الدروس لحكومة تقدها العدالة والتنمية وتعتر بمكوناتها، اسمحوا ليا، اسمحوا ليا، الهمة ديالنا الحمد لله موجودة، حنا مستمرين.. ماعليش، لأن واحد الأخت سولاتني قالت أين هممكم، والهمة ديالنا الحمد لله موجودة وحنا عوالين نمشيو. أنا غنقولكم فين كاين المشكل، المشكل هي إلا شتيو الحكومة دخلت في منطق الربيع، النهار اللي تشوفوا الوزراء ديالي كيعماروا جياهم وتاينيو الفيلات وتيكدسوا الثروات ما تابقاوش ثيقوا بيا، لكن ما حد الوجهة واضحة، الصعوبات كاينة صعوبات، صعوبات كاينة صعوبات، إشكاليات كاينة إشكاليات.

اسمحوا ليا، نهار اللي خرجت اللائحة ديال المأذونيات، لو صفق الجميع كان غادي يمشي داك الشي، ولكن

الإيديولوجية. واللي كان كيبيغي الخير غير لراسو، حيث شي مرات كنتغلع، كنشوف كلشي تيقول بلي ضد الفساد وكولشي ضد اقتصاد الربيع وكولشي ضد مخالفة القانون، وإذا شكون اللي كان كيستفد؟ كاين شي مشكل هنايا، كاين شي مشكل، كاين شي مشكل، لابد كاين شي مشكل.

حنا راه كانعرفوا شنو واقع، بلادنا هادي وحنا كنعرفوا، ولكن شوية ديال الحياء، غير واحد شي شوية باش الإنسان، فمهمتي ولا. ملف ديال CIH اللي تكلم عليه السيد الرئيس، جا حتى لسنة 2000، الحكومة تنصبت وبدات العمل ديالها في 98. فيعني وكانت يعني مسائل أخرى، حنا ماشي على النووي.

غير شي مسائل من الأمور اللي حركناها لحد الآن: تفعيل توصيات هيئات الرقابة؛ إصلاح المنظومة القانونية للصفقات العمومية؛ تتبع وتقييم عقود الاستثمار؛ تحسين حكامه المؤسسات والمنشآت العامة، هادي كلها أشياء اللي الحكومة اعتمدها. واليوم، السيد وزير الفلاحة، تابع لأنه ملي كتقولوا، حيث واحد الوقت، واحد الوقت ملي كانت كاتعطا الرخصة ديال الصيد في أعالي البحار كانت أسباب اقتصادية وكانت أسباب سياسية ورائها، حتى واحد ما تيعيب إعطاء، وليني واحد الحاجة اللي كانت واحد الوقت صائغة، هاداك تعطي *gré à gré* de لسبب ما، الآن ما بقاتش. المواطنين كايطالبوا اليوم باش تفتح المنافسة أمام الجميع ويتقدموا الناس وياخذوا *le meilleur, disant* هاد الشي مفهوم ومايمكنش يجي مرة واحدة. وداك الشي اللي تعطي من قبل، ماشي كله كان في إطار الربيع، ولكن، السيد وزير الفلاحة، خبرني بلي الأراضي اللي تعطت ديال "الصوديا" و ديال "الصوجيطا" والناس احترموا الدفاتر ديال دفاتر التحملات، هادوك الأراضي بقات ليهم وكايستحقوا لأنه كيخدموا وكيخدموا الناس، وتينتجوا الثروة. ولكن وحدين، داك الشي عندهم كان الالتزام بسيط، صيفت



شي إحباط، بالعكس، الناس فرحانين وثايقين، وتيقولوا لنا جوج الحوايج، الله يعاونكم والله ينصركم عليهم.. ما عرفتش هاذ عليهم شكونا هما.. الله ينصركم عليهم.. والعيالات كبار والداراي والبنات واللي بالحجاب والله شاهد، وإلا شك شي واحد يتبعني، أنا غادي في طوموبلتي يدير موطور ويتفجج.

وفيما يخص إصلاح المنظومة القانونية للصفقات العمومية، يتم العمل على تكييف المنظومة القانونية والتقنية المؤطرة للصفقات العمومية وتوحيد قواعد وشروط إبرامها ومراقبتها وتديرها بهدف تحقيق ما يلي:

- تدعيم المنافسة وتكافؤ الفرص ما بين المتنافسين؛
- تكريس مبادئ الشفافية وتخليق تدبير الصفقات العمومية لمختلف إدارات الدولة والجماعات الترابية والمنشآت العامة؛
- تحسين الضمانات الممنوحة للمتنافسين وآليات الطعون والشكايات؛
- إعطاء الأفضلية للمقاول الوطنية وتخصيص نسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة. بالمناسبة السيد الزايدي، باغي نقول لك واحد القضية، ما كنتشكوش، احما ما كنتشكوش، ملي غادي نجيبوا برنامج واضح حول محاربة الفساد أنكم غادي تساندوه، وإلا ماساندتوناش غتشتبوا أسي الزايدي، غنقوها لك، لأنه أنتم ما تيعرفكم المجتمع إلا هكذا.
- ولهذا غادي نرجع نقولكم، الربيع اللي مبني على الفساد، أنا غنقول ليكم، مابقاش عنده، مستقبل ماشي خصه، يوقف غادي يوقف لأن الشعوب اليوم بغات حقها، بغات تعيش مزيان ما بقاتش كتخاف، ما بقاتش مستعدة تشوف، إلا درنا كولشي هاذ الشي، إلا فتنا الأزمة ديال 20 فبراير، بصراحة ووضوح، باش نبقاو في نفس الوضعية وخی يكون العدالة والتنمية غيتشطب حتى هو، أنا نقولها لكم، مايمكنش نبقاو فحال اللي كنا. ولكن، في إطار القانون، إطار التوافق السياسي

لا، كيفاش؟ حنا أغلبية وكاين الإخوان ديالنا في البرلمان محترمين وكل واحد كيفاش نظر للقضية والمجتمع، فهمتي ولا لا، نهار اللي خرجت دفاتر التحملات، أنا ما كنتعيش عليكم اللي ما اتفتتوش عليها، ديالت السي الخلفي، ولكن النهار اللي خرجوا موظفين كيتكلموا عليها، كان خاص يوقف البرلمان كامل، هذا الشغال ديال السياسيين ماشي ديال الموظفين.. اسمح ليا، لأنه أنا غنقولكم أهم شيء عندي في هاديك الدفاتر ديال التحملات، ماشي الأذان، المغاربة مريكلين على الأذان ما يحتاجوا كاع الأذان ديال.. وإلا صلاة الجمعة، المغاربة كيمشيو صليو الجمعة، ما محتجينش باش، ماشي هذا هو المشكل. المشكل أنه جاءت هذه الدفاتر تطرح الحكامة الجيدة، في إعطاء المشاريع وتدوير الأفلام وتمويل البرامج التلفزيونية، وكان يجب، على الأقل، أن تساند في هذه القضية. ولكن، طبعا ملي تدخل جلالة الملك في الموضوع، اسمحوا لي، ما تنتاظروش مني، تدخل دار لنا ملاحظات، أنا اللي وقفت الدفاتر باش ماتمشيش للجريدة الرسمية وطلبت من الحكومة باش تراجعوها، لأنه حنا كنعلموا في هاد المغرب وكانعتابروا بلي جلالة الملك هو الرئيس ديال الدولة كما في الدستور، هو المكلف بالأمر الإستراتيجية وبلا استقرار النفسي والحقيقي ديال الشعب المغربي، ما يمكنش غير جا ودار لينا ملاحظات، لا بد تراجعوا. يمكن حنا عندنا كان في الدفاتر أشياء كان خاصها تكون وأشياء ما كانش خاصها تكون، وليني هاديك ديال الحكامة، هاديك ما فيهاش تراجع وكان خاصها تمشي، أكان خاص ملي تكلموا الموظفين يتساءلوا الناس، من أين جاء هؤلاء بهذه الشجاعة ليتحدثوا؟ كيف يعقل؟ من أين جاؤوا؟ هذه هي محاربة الفساد ماشي محاربة الفساد هي الخطب والسب والشتم، راه عبد الاله ابن كيران هو واحد المواطن عادي، وبني لحد الآن باقي ما كيشعرش باللي كاين الإحباط في المجتمع، المغاربة كيفرحوا بيا ملي كندوز، بغيتي تمشي معيا الأخت تشوفي بالله تفضلي، ما كاين حتى



اجلسوا السيدات والسادة النواب من فضلكم، تفضلوا السيد النائب المحترم.

**النائب السيد عمر السنتيسي عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:**

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نيابة عن فرق الأغلبية، أتقدم بهذا السؤال. كرامة المواطن داخل المجتمع تكمن في حصوله على وضعية مستقرة، ومن مقومات هذا الاستقرار هو الحصول على شغل قار ومنتج. اليوم، هاجس العائلات المغربية هو إيجاد شغل قار لذويهم، خاصة منهم الحاصلين على الشواهد العليا. فمن منا لا يحز في قبله وضعية المعطلين حملة الشواهد.

اليوم مجموعة من التساؤلات تطرح نفسها، انطلاقا من كون الدولة في خدمة المجتمع. فما هو موقف الحكومة من توظيف المعطلين حاملي الشهادات في القطاع العام ثم مدى تجاوب الحكومة مع التزامات الحكومة السابقة في توظيف حملة الشواهد، وأخيرا ما هي السياسة العامة للحكومة لإنعاش التشغيل؟ شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

شكرا، الكلمة لكم السيد رئيس الحكومة في إطار الجواب.

**السيد عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة:**

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أولا، أتقدم بالشكر للسيدات والسادة النواب المحترمين، على توجيههم لهذا السؤال الهام المتعلق بموضوع سياسة التشغيل ومكافحة البطالة، خاصة في صفوف حاملي الشهادات، مما سيتيح الفرصة لتوضيح مقاربة الحكومة لهذا الموضوع لممثلي الأمة ومن خلاهم للرأي العام الوطني.

مع الحلفاء ديالنا، في إطار التعاون مع كافة الخيرين ديال المجتمع، بهاذ الشبي هذا غادي نمشيو فيه وغادي نتوكلو عليه وغنصبروا فيه، لأنها مسؤوليتنا أمام الله ثم أمام المجتمع الذي صوت علينا ثم أمام جلالة الملك، وباش نحتلوا المرتبة الطبيعية اللي كنستحقوا وباش الناس ملي يجيو من الخارج يستثمروا هنا، ما يكونش كيشكوا بلي غادي ياخذوا حقهم الطبيعي وبلي ما كاين حتى شي واحد اللي غادي يفوت ويدي شي حاجة اللي ما عندوش فيها الحق. إذن، هاذيك الساعات هذاك هو العدل اللي كتكبر به الدول واللي به إن شاء الله الرحمن الرحيم، كمغاربة غادي نسترجعوا به المكانة ديالنا اللي كنستحقوها وما نبقاوش كنتقارنوا دائما بالدول سيئة الذكر، وشكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا. ربما قبل مواصلة جلستنا، في إطار السؤال الرابع، نرفع الجلسة لأداء صلاة العصر، عشر دقائق.

**السيد الرئيس:**

تفضلوا السيدات والسادة النواب، تفضلوا السادة الوزراء.

نستأنف أشغالنا في إطار السؤال الرابع والأخير المدرج بجدول أعمالنا عن السياسة العامة للحكومة لإنعاش التشغيل والتخفيف من ظاهرة البطالة.. أرجوكم السادة النواب، السادة الوزراء ارجعوا إلى مقاعدكم.

**السيد رئيس الحكومة،**

**السادة الوزراء،**

**السيدات والسادة النواب،**

نستأنف أشغال هذه الجلسة، في إطار السؤال الرابع والأخير المدرج بجدول أعمالنا، عن السياسة العامة للحكومة لإنعاش التشغيل والتخفيف من ظاهرة البطالة، ورد من فرق الأغلبية، يقدمه السيد عمر السنتيسي عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليفضل السيد النائب المحترم.





## السيدات والسادة النواب المحترمون،

تولي الحكومة أهمية بالغة وانشغالا كبيرا لقضية التشغيل، وخاصة تشغيل الشباب والخريجين. وعيا منها بأن إشكالية الحد من البطالة تبقى مرتبطة ببناء اقتصاد قوي ومتنوع وتنافسي ومنتج للثروة، وبالنظر إلى الدور المحوري للمقاولة في النمو الاقتصادي وإحداث فرص الشغل، فقد عملت الحكومة على فتح حوار مؤسستي مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب حول مواضيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما المواضيع المتعلقة بالتشغيل والتنافسية والتربية والتكوين والاستثمار والادخار، بهدف توفير المناخ الملائم والثقة اللازمة بين القطاعين العام والخاص.

ولا أخفيكم، أنا قناعتني الأساسية أن التشغيل هو أولا وقبل كل شيء في القطاع الخاص، سواء تعلق الأمر بالاستثمار في المؤسسات الخاصة أو بالتشغيل الذاتي، هذا هو الأساس ديال التشغيل، لأن هؤلاء ينتجون الثروة والإدارة تنظمها، هذا مفهوم. ولا يمكن أن تنقلب الآية ويصبح المنظمون هم الذين ينتجون، هذا ليس ممكنا.

وشخصيا، جمعتني ظروف مع السيد رئيس النقابة ديال المقاولات، وقلت له ألسي حوراني، قل لي أين هو المشكل بالنسبة للمستثمرين؟ لماذا الاستثمار لا يبلغ مداه؟ كايين الاستثمار في المغرب الحمد لله، داخلي وخارجي، لماذا لا يبلغ مداه؟ ذاكرنا لأن جاتنا ظروف باش سافرنا أنا وياه لدافوس، كنت غادي لدافوس، يا لله خدينا الثقة في البرلمان، ودعوته لكي يسافر معي ومشى معايا. ملي رجعنا كانت فرصة باش نتكلموا، قالي راجعنا راجعنا لقينا المشكل متعلق بواحد العدد ديال الأمور والإشكاليات على رأسها الثقة. قلت له شوف غادي نرجعوا وغادي نعملوا لقاءات باش نصفيو هاد المشاكل هذي، باش المواطن المغربي بيدى يستثمر وهو مرتاح في بلاده والأجنبي كذلك. وعقدنا لقاء، كنتعتقد تبعتيوه، في الصخيرات، مع

المستثمرين المغاربة وكان ناجحا، وكلكم تعرفون هذا. وعقدنا لقاء، جاونا رجال الأعمال الفرنسيين، حضرهم 220 رجل أعمال فرنسي، أول مرة في المغرب هاد العدد كيحضر، ووقع تجاوب، ماذا سأقول لكم؟ الحقيقة صعب الإنسان يتكلم على راسه، ولكن كان يوم رائع وناجح. فقناعتني الشخصية هي أنه التشغيل هو أولا وقبل كل شيء بتشجيع الاستثمار، التوجه ديالي هو هذا والطبع ديالي كنفول ديالي..اسمحو ليا أنا شي شوية..فهمتي ولا لا، التوجه ديالي بمعنى التوجه السياسي ديال الحزب اللي كنتمي له ديال الأغلبية اللي كنفودها هو هذا، تشجيع الاستثمار ونزع العراقيل من أمامه، وهذا معروف، أنه في وقت من الأوقات، اعتبرت المؤسسات الخاصة وسيلة لكسب مزيد من الربح من بعض الأشخاص الذين كانوا موجودين في الإدارة، وقلت لهم فلتكم هاذ الشي قدامكم هنايا، قلت لكم أنا لم أجمع ثروة في حياتي ولا أريد أن أجمعها من هنا يدي مول الأمانة أمانته. والنواب البرلمانيين ديالي كنت واضحاً معهم، قلت لهم الى بغيتيو الفلوس سيرو للسوق، سيرو بيعو وشريو ولا ديرو التجارة ولا الصناعة ولا، يعني شوية باش تعيشو مزيا ماشي مشكل، راه الأجور ديالكم والامتيازات الطبيعية اللي كاينة لا حرج عليكم، هذا هو التوجه، ولكن كونوا في خدمة الوطن، ومن خلال المستثمرين وبالخصوص تشجعوهم وتقوموا على خدمتهم، وهذا توجيه كنعطيه الآن لكل الناس اللي معايا في الإدارة. المستثمر راه تيقوم بواحد الدور اجتماعي، كيقوم بأدوار مختلفة، لا يمكن أن يجزيه عليها إلا الله سبحانه وتعالى، خليوه يخدم وبصحته إلا ربح، صافي، يخلص الحقوق ديالو إلى آخره.. وهداك الشي اللي عملنا مع المقاولين هاهو مستمر، طبعا كذلك عقدت عدة لقاءات مع الإخوان في النقابات الأخرى، ومازال أنا مستعد باش نعقد لقاءات باش نذاكروا.

وتفعيلا لبرنامج العمل الذي التزمت الحكومة بتنفيذه في مجال إنعاش التشغيل، فقد تمت بلورة مخطط قطاعي يعكس



### السيدات والسادة النواب المحترمون،

تعتبر الحكومة موضوع التشغيل أولوية وطنية، تتطلب تضافر جهود كل الفاعلين، من خواص ومجتمع مدني ومؤسسات دستورية. وأغتنم هذه الفرصة، لأنوه بالجهود التي يبذلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي تقدم باقتراح آليات لإنجاح تشغيل الشباب وتعمل الحكومة على دراستها وبحث إمكانية إدراجها ضمن السياسة العامة للتشغيل.

ولتفعيل أهمية هذا الورش ولتسريع وتيرة الإجراءات السالفة الذكر، قامت الحكومة بتشكيل لجنة وزارية، انطلقت في عقد سلسلة من الاجتماعات لتفعيل المقاربة الحكومية المتعلقة بالتشغيل، من خلال: أولاً، تقييم السياسة والتدابير القائمة في ميدان التشغيل في أفق تطويرها وتفعيلها. كونا لجنة وعهدنا بالرئاسة ديها للسي عبد الله باها، فمهتي ولا لا، وحنا عندنا هاد الرئاسة د اللجان، لاحظت باللي الصحافة، مع الأسف الشديد، كتحاول تخرج منها ما ليس فيها، ما كاين والو، نعهد برئاسة اللجان إلى من تصور سوف يكون الأقدر على إنجاحها، يكون يعني من التقدم والاشتراكية يرأس ديال دفاتر التحملات، يكون من العدالة والتنمية ويرأس ديال التشغيل..الحكومة ما عندنا مشكل. تيقولوا الحكومة ما نعرف شنوا فيها، اللي سمع داك الشي اللي كاين في الإعلام يقول الحكومة واقبلا راه تيمشو ليها بھداك باش تيضاربوا..مكاين والو، انسجام الحمد لله شبه مطلق وشبه كامل وجو، واش كاين هاد الشي أ الإخوان، لا نوما ديال، ما شي العدالة والتنمية.. تقييم السياسة والتدابير القائمة في ميدان التشغيل في أفق تطويرها وتفعيلها، وبصراحة، نحن في حاجة إلى شيء من الإبداع وتتنماو من هاد الإخوان المحترمين في البرلمان، يكونوا في المعارضة ولا في الأغلبية، وكنتنماو من المجتمع اللي عنده شي فكرة باش نشجعوا التشغيل بمدنا بها، بالإضافة لذلك المجهودات ديالنا. أنا شخصيا مكنلقي حتى شي حرج، كان عندنا واحد النائب برلماني، راه مات رحمه الله السي

الاختيارات الأساسية والأولويات المسطرة وترجمته إلى إجراءات من شأنها الرفع من فرص الإدماج ومعالجة الرصيد المتراكم من العاطلين الباحثين عن الشغل.

ويتمحور هذا المخطط حول ركائز تتمثل أساسا في تطوير الإجراءات الإرادية للتشغيل وتحسين وترشيد حكامه سوق الشغل. فبالنسبة للمحور الأول، المتعلق بتطوير الإجراءات الإرادية للتشغيل، سنواصل تنفيذ البرامج الإرادية لإنعاش التشغيل، مع وضع السبل الكفيلة بتطويرها وتحسين أدائها على أساس التقييم المتواصل. كما سيتم اعتماد برامج جديدة لإنعاش التشغيل.

كانت مشاريع، عملها الوزراء اللي سبقونا، فهمتيني ولا لا، ما نجحناش النجاح المطلوب لأسباب، خاصنا اليوم ناقشوا هاديك الأسباب ونعالجوها، إلا كان من الممكن تنجح هاديك المشاريع بحال "مقاولاتي" وبحال غيرها، ليس هنالك مشكل، وغنعملوها التقييم المستمر. وقد خصص مشروع قانون المالية لسنة 2012 مبلغ مليار درهم لتمويل هذه التدابير.

وفيما يتعلق بالمحور الثاني، الذي يهم تحسين وترشيد حكامه سوق الشغل، فسيتم العمل على إحداث مرصد وطني للتشغيل من، جل تمكين السلطات العمومية والمتدخلين في سوق الشغل من التوفر على المعطيات الدقيقة التي تساعدهم على تأطير وتوجيه سياسة التشغيل بصفة عامة. كما سيتم العمل من جهة أخرى على تطوير وإصلاح نظام الوساطة، بشقيه العام والخاص. هذا النظام ممتاز، نظام الوساطة بين المشغل والمشغل، مع الأسف الشديد، ماشي دائما كيمشيو له الناس اللي تيخصهم يمشيو. ومنين كيكون شي واحد يعمل بإخلاص في هاد المجال، وتتكلم معكم على ناس كنعرفهم أو على الأقل على واحد الإنسان كنعرفو، يعني كان كيأدي للمجتمع خدمة لا تتصور. وكذا تعزيز آليات رصد وتتبع ومراقبة الوكالات الخصوصية للتشغيل.



نوظفوش، قولوا ليا أعباد الله، عطيويني شي منطوق أنا نتحاكم ليه. خاص تكون الأمور واضحة. فكايين الحكومة السابقة، الله يجازيها بخير، خلات 26 ألف منصب شغل، فيها 7000 ما شي للترقيات كما قيل، 7000 عندها وضع قانوني، فهمتيني ولا لا، توظيف في إطار قانوني، سبق لهم توظفوا بالتعاقد ودوزوا امتحان، هداك الوضع دياهم، و 19 ألف كايين فيها، طبعاً ما شي كلهم غينجحوا، ولكن واحد العدد. ما فهموش واحد المسألة، هو أنه منين كتدير التوظيف المباشر كتوظف واحد الألف ولا 1500 اللي كايين هنا في باب البرلمان، ولكن كتسمح بتوظيف وحدين آخرين، ما عرفتيهم منين جاو، أنا راني مسؤول على حكومة وهاد المغرب غنقول لكم، باش تستوعبوا مزيان، أنا عندي واحد الإشكال في راسي، وهو أولاً وقبل كل شيء، تصحيح المناخ ديال الأعمال، تصحيح المنطق ديال التعامل. أنا سمحوا لي، منين جيت، لقيت مجموعة ديال الإدارات occupée، يعني محتلة من قبل أشخاص عندهم مشاكل وعندهم مطالب. لكن أخويا شرح ليا العلاقة بين يكون عندك مشكل وبين تحتل إدارة عمومية وتمتع المواطنين باش يمارسوا الأشغال دياهم. قلت للمسؤولين هادوا ما يبقاوش في هاد الإدارة. كانت وقعت أشياء مؤلمة، ما بغيتش نذكر التفاصيل وكتنساءل شنو هي المسؤولية ديالنا منين توخرنا حتى وقعت هاديك الأشياء، حنا مسؤولين على الدولة، حنا مسؤولين في الحكومة، خاص المواطنين ديالنا يداو يعرفوا باللي كايين منطوق في الكون، ما يمكنلكش تجي وتشد الشانطي ونجيب أنا الوالدة ديالي نبغي نديها للمستشفى وما نقدرش ندوز حيث نتا شاد الشانطي وداير مظاهرة. الشانطي تدار باش ندوز فيه أنا، وإلا بغيتي تدير مظاهرة طلب الرخصة من وزارة الداخلية، وتنظم ليك داك الشيء ومنين غادي تكون جاية l'ambulance اللي فيها شي واحد جايب الوالدة دياله يمشي من طريق أخرى آعباد الله، كيفاش هاد الشيء هذا؟ شوف كلشي خاصه يرجع،

النهارى إلا كيدكروه الإخوان، كان كيقول (ومن أحيائها فكأنما أحيى الناس جميعاً) اليوم إلا خدمتي واحد بحال إلاحيتي روح، كان عنده هاد الاجتهاد، كان كيقولك إلا خدمتي واحد بحال إلا حيتي روح. فكما استطعنا باش؛ وضع مقارنة حكومية للتعامل مع الملفات الاستعجالية المتعلقة بالتشغيل والقطاع العمومي، أنا متفق معاكم أ الإخوان، الشباب اللذين يريدون التشغيل في القطاع العمومي هم أبنائنا وأبنائكم وإخواننا وأخواتنا، شنو هو المشكل؟ واش عندي شي حاجة ديال الوالد ديالي غنعطيها ليه؟ واش داك الشيء عطينه لشي واحد من العائلة ديالنا؟ مع الأسف الشديد، ولايني راه اعتذرت ليه، شي جريدة مشات قالت ولد السي باها دخل التوظيف المباشر، والله وكون وظفه ما يبقى معيا وخا هو السي باها. والسيد هو ولدو واحد اللي عندو محامي، واش ومحامي توظيف، محامي واحد اللي عنده اللي وصل للتوظيف، والآخرين باقين صغار، ما كايين لا توظيف ولا جوج، هذا كلام غير مقبول وغير معقول، وطبعاً امرأة السي مصطفى الخلفي وهي توظفت في 2008، وبمباراة ولا بدون مباراة؟ إلا كانت بدون مباراة رجع دوز ليه مباراة..

وضع مقارنة...، ولكن اسمحوا لي أ الإخوان، نعم الإخوان دابا تيطالبونا تيقلك كايين محضر بيننا وبين الحكومة، حنا ما نكرناش باللي كايين محضر بينهم وبين الحكومة، ولكن كايين الدستور وكايين القانون، فشرحوا ليا إلى كان الإخوان في التعقيب يشرحوا لي هاد الشيء، كيفاش غادي نعمل أنا؟ وأنا كنت واضح مع الإخوان العاطلين الخرجين الذين يبحثون عن العمل، كنت واضحاً معهم طيلة عمري، دائماً قلت لهم ما تبقاوش تقولوا ليا التوظيف بالضرورة من خلال الاحتجاج. جيو دوزوا المبارة، وربوني، قلت لهم وربوني شي طريقة يكون فيها الإنصاف أكثر وأنا نديرها معكم، علاش هداك اللي جا وقف ليا في باب البرلمان نوظفوا وهادا اللي بقى في داره في تارودانت ولا ورزازات ولا القصر الكبير ولا طنجة ولا الشاون ما



- تقييم السياسة والتدابير القائمة في ميدان التشغيل في أفق تطويرها وتفعيلها؛
  - وضع مقارنة حكومية للتعامل مع الملفات الاستعجالية المتعلقة بالتشغيل والقطاع العمومي.
- وقبل عرض عناصر المقاربة الحكومية للتشغيل بالقطاع العمومي، لا بد من التذكير ببعض المقتضيات الدستورية والقانونية.

### السيدات والسادة النواب المحترمون،

ينص الدستور في ديباجته وفي فصله السادس على مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، وكذا المساواة بين المواطنين والمواطنات، في مشاركتهم بالحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. كما ينص في الفصل 31 منه، على أن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية تعمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة من الحق في الشغل والدعم من طرف السلطات الحق في الشغل، سمعوا مزيان، والدعم من طرف السلطات العمومية بالبحث عن منصب شغل أو في الشغل الذاتي. وينص في نفس الفصل بوضوح، على أن ولوج الوظائف العمومية يكون حسب الاستحقاق، إيوا لاش درنا هاد الدستور ؟ ولكن ما شي غير الوظيف، ما شي غنقولوا لهم دوزوا concoure ماجبتيوش سيروا دبروا لروسكم، لا، لا بد نساعدوهم، خاصنا نفكروا في الطرق والأساليب باش نساعدوهم، فهمتيني ولا لا، باش يلقاوا التشغيل الذاتي، باش تكون عندهم منحة ربما، هذا راه من التوصيات ديال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، منحة تكون عندهم باش داك الوقت، لأن الله يكون في العون، الوالدين ما عندهمش. باش داك الوقت اللي يكون تيقلب على عمل ولا اللي كيكون كيقلب على مشروع ولا اللي كيكون يقلب على قرض، يلقي باش يركب في الطوبيس وباش يدير كاسكروط وباش يسيفط رسالة إلخ..

أولا خاص ترجع الأمور لنصاها والصواب دياها، نوليو واحد الدولة المواطن فيها كيشعر براسه، لأن هو ماشي ضدك، ماشي ضد الإحتجاج ديالك، وليني هو بغا يقضي مصالحته، بهاد الطريقة غتردوا ضدك، غلا مشى للإدارة ولقائك شاد الإدارة غيولي ضدك، غيولي المجتمع شي ضد شيء، حنا ما نسمحوش بهاد الشيء هذا، اسمحو لي، بالنسبة لي، هادي أمور غادي نوقف فيها جهد المستطاع ديالي، شكون اللي اللي غيغلب ؟ الله أعلم. انا ما تيهمنيش، ولكن المغاربة خاصهم يفهموا واحد المسألة، غنمشيو في الاتجاه ديال المعقول وغادي نعطيو الحق للناس اللي عندهم الحق، ووليداتنا عليكم الأمان، إلا عطيت منصب لولدي ولا بنتي ولا قريب ديالي ولا واحد من الحزب ديالي ولا واحد من الأغلبية ديالي، عليكم الأمان، ديك الساعات جيو قولوها ليا والله ما نزيد معكم نهار.. وليني باش تجيو تضغطوا علي وتقولوا ليا، فهمتيني ولا لا، حنايا عندنا محضر، عندك محضر نعم ولكن كاين قانون وكاين دستور كينص على المساواة بين المواطنين وتينص عليه المباراة بوضوح، كيف ندير ؟ إلا يمكن ليا نخالف القانون قولوها ليا، بمشيو للمحكمة يجيوا حكم نطقه أنا.

تعتبر الحكومة موضوع التشغيل أولوية وطنية تتطلب تضافر جهود كل الفاعلين، من خواص ومجتمع مدني ومؤسسات دستورية. وأغتنم هذه الفرصة، لأنوه بالجهود التي يبدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي تقدم باقتراح آليات تشغيل الشباب، وتعمل الحكومة على دراستها وبحث إمكانية إدراجها ضمن السياسة العامة للتشغيل.

ولتفعيل أهمية هذا الورش ولتسريع وتيرة الإنتاجات السالفة الذكر، قامت الحكومة بتشكيل لجنة وزارية، انطلقت في عقد سلسلة من الاجتماعات، اسمحو ليا كنعاولد، لتفعيل المقاربة الحكومية المتعلقة بالتشغيل، من خلال:



## السيدات والسادة النواب المحترمون،

من جهة أخرى، تنص المادة 22 من النظام الأساسي العام الجديد للوظيفة العمومية، على أن التوظيف في المناصب العمومية يتم وفق مساطر تضمن المساواة بين المترشحين، لاسيما عن طريق المباريات والتي صدر المرسوم التطبيقي المتعلق بها في دجنبر 2011. كما تجدر الإشارة إلى كون المرسوم الوزاري الذي سمح للإدارة بالتوظيف المباشر خلال سنة 2011، قد تم في إطار قانون الوظيفة العمومية قبل تعديله والذي كان يسمح بالتوظيف المباشر. ماعندي ما ندير، جات فيا، خاص المغاربة يتعاونوا وإن شاء الله الرحمن الرحيم، لأنه حتى هاد الإخوان اللي غادي يدوزوا دابا اللي غيدوزا المباريات، فهمتني ولا لا، منطقيا العدد اللي كاين ماشي غيبقاو ينجحو 10 ولا، حنا غنديروا مباريات مشروكة، ماشي مباراة وحدة، عدة مباريات غادي نجمعوهم، ما بقاتش كل وزارة كتدير بوحدها، الوزارات المتقاربة غادي نديرو إن شاء الله مباراة واحدة وغادي يدوز واحد العدد، وربما إن شاء الله اللي ما دازش هاد العام يدوز عام آخر، ربما الله يفتح على شي واحد بمشي لمجال آخر.

## السيدات والسادة النواب المحترمون، تنمة

بعدها تم توظيف مجموعة من حاملي الشهادات العليا في ظل المرسوم المذكور، ظهرت مجموعات جديدة من طالبي الشغل حاملي شهادات عليا، وتم توقيع محضر معهم في 20 يوليوز 2011، يتضمن التزاما بالتوظيف في إطار المرسوم الوزاري السالف الذكر، على أن ترمج المناصب الخاصة بذلك برسم القانون المالية لسنة 2012، فقد عبرت هذه الحكومة عن عزمها الوفاء بتعهدات الحكومة السابقة. إلا أنه بعد دراسة المحضر المذكور، تبين أن تنفيذه يخالف صراحة مقتضيات الدستور الجديد وكذا مقتضيات النظام الأساسي الجديد والوظيفة العمومية.

وعليه، فإن المقاربة التي سيتم اعتمادها تقوم على عدة أسس، أهمها:

- الالتزام التام بالمقتضيات الدستورية والقانونية التي سبق التذكير بها؛

- اعتماد معايير وتدابير تنظيمية تحقق المساواة وتكافؤ الفرص والاستحقاق لولوج الوظائف العمومية، من خلال اعتماد مسطرة المباراة وفق ما ينص عليه النظام الأساسي للوظيفة العمومية؛

- الالتزام بالشفافية في الإعلان عن المناصب المتوفرة بالقطاع العمومي واتخاذ الإجراءات والتدابير التي من شأنها ضمان مصداقية مباريات التوظيف؛

- وضع آليات لضمان استفادة المعاقين من النسبة المخصصة لهم. طبعاً، باقي عندنا مشكل، باش نعرفوا بالضبط شكون اللي معاق وشكون اللي ماشي معاق إلخ.. ولكن هاد القضية هذه من باب، والله على ما أقول شهيد، ماشي باش ندير لهم خاطرهم ولا حتى شي حاجة، من باب يعني au sens de l'équité، يعني خصنا هاد الإخوان المعاقين، القانون كينص على واحد النسبة ديال 7% إلا ما قدرناش نوفيو بها كاملة نوفيو بواحد القدر محدد، والوزارات خصها تلتزم والإدارات خصها تلتزم، ماشي تبدا تماطل في هاد القضية هدي، فهمتي؛

- وضع آليات لضمان نسبة المعاقين كم النسبة المخصصة لهم ضمن الوظائف العمومية، في إطار القوانين الجاري بها العمل.

إننا ونحن نعلن عن توجهات الحكومة في سياسة التشغيل، والقائمة على تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص والشفافية واعتماد الاستحقاق لولوج للمناصب العمومية، نؤكد أن من مسؤوليتنا الوقوف إلى جانب طالب الشغل من حاملي الشهادات العليا وغيرهم من أجل ضمان الشغل اللائق والكرام والملائم، والعمل





السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

نظرا للحصة الزمنية الهزيلة التي أعطيت للفريق الديمقراطي، بطبيعة الحال تحكم فيها المنطق العددي أو ما يصطلح عليه بقاعدة التمثيل النسبي، في الواقع ماهي لا قاعدة لا والو، وهي إلا تأويل أعوج ومبتور للديمقراطية، ارتأينا يعني تكون التعقيب ديالنا فيما يتعلق بأربعة أسئلة التي طرحت على السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس،

في البداية، نود في فريق التقدم الديمقراطي، أن نحييكم ونثمن وفاءكم والتزامكم معنا ضمن تفعيل مقتضيات الدستور فيما يتعلق بحضور رئيس الحكومة في جلسة الأسئلة الشفوية الشهرية، مما يعطي الدليل على سهركم على تنزيل مبادئ الدستور تنزيلا ديمقراطيا، فيما يتعلق بمجالات صلاحياتكم واختصاصكم.

السيد الرئيس،

إن ما استمعنا إليه من قبلكم بشأن الالتزامات الحكومية، فيما يخص المخطط التشريعي وسياستها لمكافحة اقتصاد الربيع وإعمال الحكامة الجيدة، وكذلك السياسة العامة لإنعاش الشغل والتخفيف من ظاهرة البطالة، هي قضايا كبرى تساءلنا جميعا، مما يقتضي حلولا جذرية ومستعجلة ضمن مقاربة تنموية شمولية مندمجة ومتكاملة الأبعاد، كفيلة بوضع حد للفقر والإقصاء والتهميش الذي تعاني منه فئات عريضة من جماهير شعبنا ضمن تفعيلكم للمقتضيات الدستورية في هذا الشأن، والالتزامات الحكومية الواردة في التصريح الحكومي الذي حظي بالمصادقة في البرلمان.

السيد الرئيس،

على استثمار كل الإمكانيات المتاحة، بالقطاعين العام والخاص، للرفع من فرص الشغل ومن ثمة الاستفادة من الطاقات والكفاءات التي يزخر بها وطننا وإرساء آليات حوار مسؤول ومنتج لمواجهة التراكم الكبير في بطالة حاملي الشهادات، والسلام عليكم وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا. أفتح الآن باب التعقيبات، أرجو من السيدات والسادة المتدخلين أن يحترموا الوقت المتبقي لفريقهم والذي سيظهر في الشاشة ولا بأس أن أذكر به: فريق العدالة والتنمية بقيت له 6 دقائق؛ الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بقيت له دقيقة ونصف؛ فريق التجمع الوطني للأحرار بقيت له 4 دقائق و 20 ثانية؛ فريق الأصالة والمعاصرة بقيت له دقيقة و 40 ثانية؛ الفريق الاشتراكي بقيت له دقيقة و 50 ثانية؛ الفريق الحركي بقيت له 3 دقائق؛ الفريق الدستوري دقيقة أو أقل من دقيقة.

المجموعات: مجموعة تحالف الوسط بقيت لها 3 دقائق؛ الحزب العمالي دقيقة واحدة؛ مجموعة المستقبل لم تسجل بعد في المشاركة في التعقيب على هذا السؤال.

إذا الكلمة الآن لفرق الأغلبية، تدخل فريق التقدم الديمقراطي، فلتفضل السيدة النائبة المحترمة السيدة شرفات أفيال.

النائبة السيدة شرفات أفيال ( نقطة نظام):

السيد الرئيس، نسيتم ما قلتوش لينا المدة المخصصة للفريق ديالنا ضمن اللائحة.. ولكن ما عlish راه مولفين، ما كاين مشكل.

السيد الرئيس:

لا لا، عفوا، التقدم الديمقراطي 7 دقائق.

النائبة السيدة شرفات أفيال عن فريق التقدم الديمقراطي:



وفيما يتعلق بإنعاش الشغل ومحاربة كعضلة اجتماعية مطروحة، لا بد وأن نحبي السيد الرئيس، موقفكم الشجاع والجريء الذي أكدتم فيه استمرارا على حرصكم على احترام مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص والشفافية، ولو في إطار الضغط الواضح للشوارع وبعض المقاربات المتجاوزة التي يلجأ إليها البعض كحل لتداعيات هذا الموضوع الشائك والمعقد، والذي لن يعفينا بطبيعة الحال، كما كان دائما مواقفنا المبدئية من مطالب الحكومة، باتخاذ كل الإجراءات الضرورية بشأنه وبكل ما يلزم من الإرادة السياسية والحازمة على المدى القريب والمتوسط.

#### السيد الرئيس المحترم ،

إننا ندرك أن حل هذه البطالة ليست بالسهولة المفترضة، وتتطلب اتخاذ إجراءات قطاعية مندمجة ومتكاملة بما فيها ومقدمتها إصلاح منظومة التعليم والتكوين، حتى يكون تعليما منتج ومنسجم مع الأولويات والحاجيات الجديدة والملحة للاقتصاد الوطني وسوق الشغل.

إننا نؤكد على هذا التوجه، وفي نفس الوقت نساء لكم السيد الرئيس، على مدى تأثير المعطى الجديد والمتمثل في الفرضية الجديدة لنسبة النمو كما حددها السيد وزير المالية في 3.4 في المائة ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني، وبالتالي على إنعاش الشغل. كما أننا نعي أن هذه نسبة النمو ترجع في جانبها إلى طبيعة الموسم الفلاحي وإلى التأثيرات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية.

#### السيد الرئيس،

إننا نجدد تأكيدنا، في فريق التقدم الديمقراطي، بأن تفعيل الحكامة الجيدة بكل أبعادها تعتبر من بين المداخل الأساسية لحل معضلات الاجتماعيات المطروحة. وهنا، لا بد من الإشارة، أن هذه الحكامة تقتضي أيضا عدم تبديد مجهود 25 قطاع حكومي فيما يخص أجراً وتفعيل مقتضيات الأجندة الحكومية للمساواة، والتي صادقت عليها الحكومة السابقة، وأنتم

إن تفعيل هذه المقتضيات هو المخرج الوحيد لتجاوز مظاهر الأزمة وتعميق الإصلاحات المجتمعية العميقة التي ستحتاجها البلاد كتوجه أساسي واستراتيجي، تشاركنا فيه فرق الأغلبية والمعارضة وشرائح واسعة من الرأي العام وعدد كبير من فئات المجتمع المدني والهيئات السياسية والنقابية. ولن نتوانى في الاستمرار على هذا النهج ضمن التنسيق المشترك بين كل فرق الأغلبية، حرصا على التضامن بين مكوناتها بعيدا عن كل نزعة هيمنية أو إقصائية، وذلك لإنجاح عمل الحكومة الذي تعول كل شرائح الشعب المغربي لتحسين أوضاعها المعيشية على كافة الأصعدة والمستويات.

#### السيد الرئيس،

اسمحوا لنا بهذه المناسبة، أن نبدي ببعض الملاحظات التي نعتبرها أساسية فيما نحن بصدد مناقشة. نؤكد لكم، كفريق مكون للتحالف الحكومي، أننا مع محاربة واستئصال الفساد ومكافحة الرشوة واستئصال كل مظاهر الرعب، لكننا نجدد مرة أخرى أمامكم أن مثل هذه القضايا لا تعالج بمخرجات إعلامية مثيرة. لقد وقفتم عند ويل للمصلين وأتمنى أن تتمموا الآية، وتطلعونا على تصوركم ومنهجيتكم فيما يخص اقتصاد الربيع، بل تحتاج هذه المعالجة إلى تصور شمولي واضح دون الخوض في قضايا هامشية، في نطاق الالتزام بالبرنامج الحكومي ومستوياته، ودون أن ننسى ما يقتضيه هذا النهج من ضرورة الاحتكام إلى معايير ومرجعيات توحد الحكومة وفي مقدمتها الدستور والخيارات الديمقراطية الكبرى الرامية إلى إصلاح أوضاع البلاد في العمق وإقامة مجتمع الحرية والديمقراطية والعدالة والاستقرار والحدثة، مما يتنافى مع أي شكل من أشكال النزوح نحو المقاربة السطحية، بحكم أن قضايا ومشاكل المغرب معقدة وعميقة. ونعتقد جازمين أنكم تدركون أهمية هذه المقاربة، في إنجاح عمل الحكومة، الذي يعمل فريقنا من أجله كهدف أسمى.



اسمحوا لي، اسمحوا لي السيد رئيس الحكومة، أن أعود إلى المحضر، ويبدو أنكم مع حزب هو الذي التزم بهذا المحضر، وأن استمرارية العمل الحكومي، لأن من الأخلاق الأولى للعمل الحكومي هو احترام ديمومة العمل الحكومي والتزامات الحكومة في جميع الالتزامات التي قامت بها الحكومة لأنها ممارسة رجل دولة. حينما وضع المحضر، في تلك السنة، وضع في التاريخ الذي فيه المرسوم، يجب التطبيق بالتاريخ الذي فيه المرسوم، والتاريخ الذي كان فيه ذلك المرسوم الذي فتح المجال أعطى الشرعية لذلك المحضر، لا يجوز لكم الآن أن تقولوا أنه لا يمكنكم التوظيف بدعوى أن المرسوم انتهت مدته، لأنه المحضر وضع في التاريخ الذي كان فيه المرسوم، هذه الوضعية القانونية. أنتم التزمت باحترام هذا المحضر وتصلتم منه كذلك، اسمح لي على كلمة (تنصل) وأنا أكن لكم كل الاحترام، كيف ستقولون، حزب حليفكم هو الذي التزم والآن تنتكرون إليه. اسمح لي السيد رئيس الحكومة، أن أطرح سؤالاً أساسياً، منذ خمس سنوات، انتقلت قيمة الأجور من 60 مليار إلى 95 مليار، بحيث أنه الزيادة في الأجور كل سنة نتيجة الخضوع للإضرابات والخضوع للحوار الاجتماعي، هاذ الزيادة في الأجور تعفي أو تلغي مجموعة من مناصب الشغل، لماذا تلتزمون برفع الأجور في إطار الحوار الاجتماعي ولا تلتزمون بالمحاضر؟ لأن النقابات قوية وتقوم بالإضرابات وأصبح الكل، السيد الرئيس اسمحوا لي، لقد أصبحتم رهينة هذه النقابات وتنفذون ما، أما أولئك الشباب فلا تأثير سياسي لهم ولا تأثير اقتصادي لهم، أستسمح جنابكم.

#### السيد الرئيس :

شكرا السيد الرئيس، شكرا. الكلمة الآن لفرق الأغلبية، تدخل فريق العدالة والتنمية، السيد النائب المحترم السي محمد يتيم، فليتفضل مشكورا.

#### النائب السيد محمد يتيم عن فريق العدالة والتنمية:

شكرا السيد الرئيس،

أكدتم بأنكم تشكلون التغيير في إطار الاستمرارية. نتمنى أن تكون هذه الاستمرارية حاضرة، ونحن كما جاء في معرض ردكم على مناقشة البرنامج الحكومي، وبصراحتكم المعهودة وتلقائيتكم المثيرة والجميلة، نتمنى أن تفعلوا الأجندة الحكومية للمساواة وفي أقرب وقت.

إن تجاوز المشاكل الاجتماعية المتفاقمة يستدعي أيضا نهج مقارنة إستراتيجية ومنهجية لإدماج الشباب، وعلى هذا الأساس، فإننا سنكون إلى جانبكم في أي خطوة تسير وفق هذه الثوابت لبلوغ الأهداف المنشودة لصالح شعبنا وشكرا على انتباهكم.

#### السيد الرئيس:

شكرا. الكلمة الآن لفرق المعارضة، تدخل فريق الأصالة والمعاصرة السيد رئيس الفريق، السيد النائب المحترم السيد عبد اللطيف الوهي.

#### النائب السيد عبد اللطيف وهبي، رئيس فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السادة النواب،

اسمحوا لي السيد رئيس الحكومة أن أخاطبكم وأنا رئيس فريق حزب جديد إلى رئيس حكومة جديدة ووافد جديد على السلطة. يبدو أن من قدرنا أن نكون كلنا جدد. اسمحوا لي كذلك، فأنا أحترم شخصيا همتمكم في عملكم السياسي، ولكن عليكم كذلك أن تحترموا إرادتنا في تكريس الديمقراطية. ولكن في جميع الأحوال، نحن نحترم، في جميع الأحوال، نحن نحترم المهمة الملكية في تكريس الديمقراطية وحقوق الإنسان..



## السيد رئيس الحكومة،

أود أولاً، أن أشكركم وأهنئكم على أجوبتكم، المتسمة بالصرحة والوضوح والمسؤولية والالتزام. أقول لكم، السيد رئيس الحكومة، تأكدوا أن المواطنون اليوم يميزون بين هذا الخطاب الصريح الواضح المسؤول الملتزم وبين الفرجوية ومن يتقنها. ثانياً، أود أن أسجل، كما سجلتم، أن معضلة التشغيل هي حصيلة تراكمات وسياسات وثورات متلاحقة. سياسات وثورات في سياسة الاستثمار، في منظومة التكوين، في هشاشة القطاع الخاص وضعف ثقة الشباب به، أيضاً الثقافة التي كانت سائدة والثقافة السائدة المتسمة بضعف المبادرة، أيضاً مخلفات اقتصاد الربيع عنده مخلفات بطبيعة الحال على سوق التشغيل. وبالتالي، فإن هذه المعالجة دون شك أنها ستحتاج إلى نفس طويل، ستحتاج إلى تراكم، ستحتاج إلى مسؤولية، ستحتاج إلى مثل هذا الخطاب الذي سمعناه منكم السيد رئيس الحكومة.

أما فيما يتعلق بالمدى القريب وفيما يتعلق بقضية تشغيل حاملي الأطر حاملي الشواهد، أود السيد رئيس الحكومة، أن أحثكم على المقاربة التي جئتم بها وأكدتم عليها، وأكدتم على أنكم ستقطعون مع كل أشكال الزبونية والمحسوبية في تدبير المناصب المتوفرة، والتزمت أنكم ستقطعون مع التوظيف بناء على معايير القرابة السياسية أو المحسوبية الحزبية. إنكم بهذا الطريق ستضعون الثقة في الشباب، المشكلة أحياناً أنه الشباب كان يفتقد الثقة، نؤكد كذلك أنه من اللازم أن نفتح حواراً وطنياً حول هذه القضية وينبغي أن يكون هؤلاء الشباب أيضاً جزءاً من الحوار لأنهم معنيون، أن نحترم أيضاً حقهم في التظاهر، في إطار القانون، هذه المعادلة، المعادلة ديال الحوار والمعادلة ديال احترام القانون في جميع الاتجاهات، هذه مسألة أيضاً مما ينبغي أن تأخذ به الحكومة.

نحبي كذلك ما ورد في إشارتكم إلى أنكم ستعتمدون معايير الشفافية والمساواة بين المواطنين أمام فرص التشغيل، وفي

المباريات بالخصوص، بما يقتضي كذلك كما قلت، من مباريات شفافة، من مباريات ملائمة لتكوين المرشحين، من اللامركزية هاذي مسألة مهمة جداً، اللامركزية تولى تقريب المباريات من المرشحين.

باختصار، هذا كذلك مجال للربيع، ينبغي كذلك أن ينتهي الربيع في مجال التوظيفات لأن الربيع ما كايوجدش غير في مجال الاقتصاد والكريمات، بل حتى التوظيف منين كيكون ما مبنيش على هاد المعايير كيكون أيضاً شكل من أشكال الربيع.

بطبيعة الحال دون شك، على المدى المتوسط والبعيد، تتبعنا السيد رئيس الحكومة، ما ورد في برنامجكم الحكومي، ونحن متأكدون بأنكم ماضون في تنفيذ ما ورد فيه، خاصة ما يتعلق بتموحيكم في رفع مؤشرات النمو وفي إزالة العوائق أمام الاستثمارات وفي تقوية المقابلة المغربية وفي تقوية تنافسياتها. ونؤكد على أنه من اللازم تقوية جاذبية المقابلة المغربية، في إدماج الشباب في القطاع الخاص، لأنه للأسف الشديد، لما كنتكموا على الشباب وفتحنا معهم حوارات، كيقوليك أودي ما كايباش ضمانات في المجال ديال القطاع الخاص. الحكومة ينبغي أن تتحمل المسؤولية، أن تعين المقاولات، أن تصاحب المقاولات لكي تكون قادرة على احترام التزاماتها الاجتماعية، لكي توفر كذلك للمقاولات الضمانات الكافية لكي يقبل الشباب على القطاع الخاص.

ثم من طبيعة الحال، المبادرات التي أشرت إليها، مبادرات ديال إدماج المكونين في سوق الشغل كمبادرين ومنتجين، في إطار التشغيل المنتج، وهذا مرتبط كما قلت بالثقافة التي أشرت إليها، التشجيع ديال التشغيل الذاتي وتوفير الضمانات المالية والمواكبة اللازمة في إنشاء وتبعية المقاولات والمصاحبة. أشرت إلى أهمية الرفع من نظام الوساطة لأنه مهم في هذا المجال، ودون شك، كاي واحد المحور كبير ومهم جداً اللي



معطوبين، وإلا استمرت هاد المقاربة الأمنية اللي كانشفوها البشعة بشكل يومي.

كذلك لا بد من الإشارة، أن السيد بوليف، السيد الوزير، تكلم على 90 ألف منصب شبح، إيوا كنا كنتمنى، هاهي محاربة الفساد، ها 90 ألف منصب جديد، يالله من غدا، وإلا عندكم هاد الإحصاء وإلا عندكم هاد المعطيات من غدا، ونحن سنساندكم ونلقاوا متنفس جديد لتوظيف هاد شباب المغربي.

من جهة أخرى، لا بد من الإشارة، أن من القرارات الأولى اللي خداتها حكومتكم، واللي لا بد غنطلب منكم أنكم تراجعوها، هو تشريد واحد الشباب اللي التحق بوزارة التربية الوطنية واللي تعين في مناصبه، ولكن مع الأسف، هما الآن رجعوا إلى وضعية العطالة بعد أن مارسوا مهامهم لمدة أكثر من ستة أشهر.

أما في القطاع الخاص، أنا كنتفك مع السيد رئيس الحكومة، أنه قطاع أساسي ولكن بالوتيرة باش غادة الأمور والتأخر في قانون المالية، خصنا نعرفوا أن الخبراء الآن الاقتصاديين تيتكلموا على أننا ضيعنا 130 ألف منصب شغل على الأقل، كنظن أن لا بد...

#### السيد الرئيس :

شكرا، الكلمة الآن لفرق الأغلبية، التدخل للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد النائب المحترم عمر حجيرة.

النائب السيد عمر حجيرة عن الفريق الاستقلالي للوحدة

#### والتعادلية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

هو واعد، اللي هو تشجيع التكوين في مجال المهن والقطاعات الواعدة.

الخلاصة السيد رئيس الحكومة، نعتقد أن حكومتكم، كحكومة سياسية تحظى بسند شعبي، قادرة على وضع الأسس الكبرى لبداية حل هذه المعضلة وتجاوز المقاربات الترقيعية التي لم تزد المعضلة إلا تعقيدا واستفحالا. نعتقد ونظن أن المهمة لن تكون سهلة، لكن نتائجها مضمونة إذا اعتمدتم هذه المقاربة بشجاعتكم السياسية، بوضوحكم، بفتح الحوار مع كل مكونات المجتمع و كل المتدخلين في هذا المجال، نعتقد أننا وإنكم إن شاء الله سترجون الرهان والسلام عليكم ورحمة الله.

#### السيد الرئيس :

شكرا، الكلمة الآن لفرق المعارضة، تدخل الفريق الاشتراكي السيد النائب المحترم علي اليازغي.

#### السيد النائب علي اليازغي عن الفريق الاشتراكي:

شكرا السيد الرئيس،

أنا غانبدا و حتى أنا باش نقاوا في هاد الجو ديال الصراحة، غانسأل السيد رئيس الحكومة، هل كانت هناك وعود هاد الشباب اللي وقعوا على المحضر، أنكم غتلتزموا بها ولا طلاعتوا للحكومة ؟ كيبان أن تغير الموقف ديال السيد رئيس الحكومة، قبل وبعد دخول الحكومة، هل ثقتكم في الأغلبية فقط في تعيينات العمال والولاية، ولا كذلك في الالتزام بالمحضر ؟ هذا طرف ديال الأغلبية ديالكم اللي التزم، في مرحلة سابقة، بتوظيف هاد الشباب، في إطار مرسوم اللي خلق استثناء عن القانون لإدماج هاد الشباب بشكل مباشر.

كنا نتمنى أن، في إطار 26 ألف منصب شغل، يتم إدماجهم بسرعة وما يكونش هناك مشكل، وما نحتاجوش مرة أخرى التجاء الحكومة المقاربة الأمنية، اللي ربما غدا نلقاوا أننا، واخا نفتح مباراة، ما غنلقاوش شباب غنلقاوهوم كاملين





شكرا، الكلمة الآن لفرق المعارضة، تدخل فريق التجمع الوطني للأحرار السيد النائب المحترم السيد رشيد الطالب العلمي.

**النائب السيد رشيد الطالب العلمي عن فريق التجمع الوطني للأحرار:**

شكرا السيد الرئيس،  
السيد رئيس الحكومة،

فعلا، نحن في لحظة ديمقراطية بامتياز وكنا ننتظر أن نناقش السياسة العامة كمفهوم، كتصور، كتشخيص، كتدقيق، كاقترح مجموعة من الحلول، كتقييم للأثار الممكنة على هذه السياسة العامة، كتعبئة الإمكانيات المتاحة، كجرأة سياسية، لأنه نحن لا نناقش من باب تطبيق القانون، فيما يتعلق مثلا كنموذج والأستاذ حجيرة عطى التاريخ ديال المحضر، كتفعيل لهذا المحضر، تتطلب جرأة سياسية وإرادة سياسية لبلوغ إلى حل إشكالات اجتماعي.

السيد رئيس الحكومة، سياسة عامة تتطلب مشروع إصلاح هيكلي للمواضيع التي تم اقتراحها في مناقشة هذه الجلسة. فعلا، تم التطرق إلى مجموعة من القضايا التي نعتبرها أو في إطار تقييم الفعل، أنها مجرد آثار هامشية لظواهر، ظواهر التي جاءت على نتيجتها دستور جديد وحراك اجتماعي وانتخابات وحكومة سياسية بامتياز.

السيد رئيس الحكومة،

البرلمان الآن ولا أعتقد نصوت لكم على قانون نرفعوا داك المرسوم إلى مستوى قانون لتوظيف هاد 26.000، ولا أعتقد أن هناك في هذا البرلمان من سيصوت ضد، حنا معكم نعلبو يدنا نصوت، هدي هي المشاركة، هدي هي الديمقراطية التشاركية التي تبحثون عنها. تطلبون منا أن نشارككم في مجموعة من القضايا وترفضون أن لا نشارككم في قضايا أخرى، أن الديمقراطية التشاركية يجب أن تشمل جميع النقط والقضايا الشائكة المطروحة على المجتمع. السي الأستاذ البقالي، الأستاذة

اسمح لي في البداية، حتى أنا نحضر معكم بصراحة، جوج المرات وانتم تثيروا واحد القضية اللي ما مسموحش بها، هو أننا نقولوا خمسين عام ديال الاختلالات، خمسين عام ديال الإرث الثقيل، خمسين عام حكمت فيها أحزاب كبرى، أحزاب وطنية كبرى، خمسين سنة خلات لكم تراكمات إيجابية وخرات لكم تراكمات سلبية. ومنين غادي تساليو الحكومة اللي معكم، غادي نخليو تراكمات سلبية كذلك، وتتمناو إن شاء الله تكون الإيجابية أكثر من السلبية.

السيد رئيس الحكومة، محضر 20 يوليوز 2011 ما كندافعش عليه من حيث حكومة كان الرئيس ديالها من حزب الاستقلال، ولكن كندافع على المنطق. وزير الداخلية، وزير الوظيفة العمومية ووزير الأول هو رئيس الحكومة مضوا على واحد المحضر، عطاو للناس ديال الماستر والدكتوراه ومهندس الدولة، ماشي بمبادرة من الحكومة ما نغلطوش، جا الكاتب العام السي الصبار ديال المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشى لمركز حزب الاستقلال فين كانوا الناس معتمدين وعطاهم وعد، وهذاك الوعد ترجمه باتفاق مع رئيس الحكومة. هذا وعد ديال الدولة خصنا نوفيو به، ما يمكنش نقولوا اليوم عاد لا حيث القانون، كنعرفكم، كنعرفكم السيد رئيس الحكومة، كتبغيو العدل كتبغيو الحق وانتم من مناصري الحق وهادي قضية عادلة ما فيهاش تحرشيش ما فيهاش الشك، قضية عادلة هاد الناس، الله يخليكم ما بغيناش نشوفوا هاد المنظر ديال آلاف الناس بجيليات من مختلف الألوان واقفين كل نهار، نصفوهم ومن بعد احنا معكم اللي عنده الحق يدوز CONCOURS واللي كاين عنده المقدرة باش ينجح الله يكمل عليه بخير. وحاجة وحدة أخرى السيد رئيس الحكومة، راه الناس والله ما تيثيقو ف CONCOURS راه دائما تيقولوا دخلنا باش نبحو...

**السيد الرئيس :**



بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

نحن في مرحلة دقيقة من التاريخ السياسي والدستوري والحقوقي المغربي، يعالج إشكالية التشغيل وإشكالية البطالة، وأظن بأن هذا هو مرتبط ارتباطا وثيقا بتقييم السياسات العمومية في مجال التشغيل. وأعتقد كذلك، أننا في جلسة دستورية، جلسة لتزليل مقتضيات الدستور، خصوصا فيما يتعلق بتقييم السياسات العمومية، إذن جلسة دستورية لتقييم السياسات العمومية، وأظن بأن معالجة إشكالية التشغيل هي مرتبطة بالسياسات العمومية. إذن، في هذه أقول، بأن من أدبيات علم السياسة، من أدبيات القانون الدستوري، أن هناك مرتكزات وآليات للسياسات العمومية، وننتقل في أدبيات علم السياسة بخصوص السياسات العمومية من مصادر السياسات العمومية ألا وهي مقتضيات الدستور، القوانين العادية والمراسيم، وكذلك الأعراف واستمرارية العمل الحكومي.

نحن أمام مقتضى دستوري (الفصل 31) أمام المادة 22 من قانون الوظيفة العمومية، ولكن في نفس الوقت، أمام مرسوم استثنائي يتعلق بالتشغيل. إذن، هناك ما يمكن أن نسميه وكيف يمكن لنا أن تكون هناك مقارنة متعددة لإشكالية التشغيل، لا يمكن، نحن في دولة القانون وفي دولة المؤسسات، وبالتالي احترام تدرج القوانين هذا وارد، احترام الدستور، احترام القانون العادل المتعلق بولوج الوظيفة العمومية، ولكن في نفس الوقت هناك مرسوم استثنائي يتعلق بالعمل الحكومي ويتعلق باستمرارية العمل الحكومي. وأظن بأن إشكالية التشغيل لا يمكن أن تعالج بمقاربة قانونية محضة، وبالتالي احترام المقتضيات الدستورية والقانون العادي ويعني الاستثناء هو المرسوم، ولكن يجب أن تعالج بمقاربات متعددة: مقارنة اقتصادية، مقارنة اجتماعية إلى غير ذلك.. وبالتالي، إذا كانت هناك المقاربة التشاركية، خصوصا فيما يتعلق كذلك بتأهيل العنصر البشري،

أفيلال، الأستاذ يتيم، الأستاذ اليازغي كلشي طرح وتطرق بشكل أو بآخر إلى هذه القضايا التي تمت مناقشتها في هذه الجلسة والكل متفق، كتبقى طريقة التفعيل، هنا فين كاين عندنا الخلاف. السيد رئيس الحكومة، اللي كنتلبدو كمنكم أنكم تعطوننا شوية الحق ولو كتخطيو في حقنا، لأن الحكومات السابقة ما عملاتش، إذا كانت معضلة التشغيل هي نتيجة ديال الفساد، هي نتيجة ديال اختلالات، فنحن نرى فيها أنها نتيجة لتحول ديمغرافي وأن المجتمع المغربي سينتج سنويا حوالي 300.000 حاصل على دبلوم إلى حدود 2020، بأنه المعضلة ستستمر، معضلة البطالة ستستمر. إصلاحات هيكلية كبرى عرفها المغرب ولا يمكن أن نجد الحلول لكل القضايا الشائكة، ولكن نحدد الأولويات، هاد الحكومة كتعمل هدي، الحكومة المقبلة غتعمل على حاجة أخرى وحنا ماشيين، لكن هناك أولويات ملحة تفرض نفسها اليوم، هي اللي كنتلبدو منك السيد رئيس الحكومة والحكومة الموقرة ديالك وحنا معك إلى كانت غتمشي فهاد التصور. لكن في غياب التصور وأنا كناقشوا واحد الهامش ديال الظاهرة، فبالتالي أنه ما غاديش يمكن لنا نمشيو باش نحلو الإشكالات. الأستاذ اليازغي يعني مشى له الوقت وأنا غادي نكمل، في غياب قانون المالية، في غياب إمكانية خلق أو الدفع بنسبة النمو، وهاد نسبة النمو اللي ما معروفاش اليوم، لأن قانون المالية فيه ميزانية الاستثمار 180 مليار وساهمنا وناقشنا وبسرعة وخصه يخرج للوجود، باقي ما خرجش للوجود، آش كينتظر؟ كنتلبدو منا كبرلمان باش نعاونوكم، حنا مستعدين باش نعاونوا، لكن في المقابل كذلك...

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب المحترم. الكلمة الآن لفرق الأغلبية في تدخل الفريق الحركي، السيد النائب المحترم السيد محمد الأعرج.

النائب السيد محمد الأعرج عن الفريق الحركي:



تشغيل حقيقي، لأن القانون المالي أحدث 26 ألف منصب شغل للاستجابة للحاجيات المتزايدة للمرفق العمومي، نتساءل هل هذا الرقم يستجيب لكل هذه الحاجيات، في الوقت الذي نعلم أن نسبة مهمة إما ستستهلك في الترقية أو في تعويض 10 آلاف موظف الذين سيغادرون مناصبهم للتقاعد؟

السيد الرئيس، نحن لا نرى مخططاً واضحاً لاستغلال الكنز الشبابي الذي تعرفه البلاد، ليس فقط حاملوا الشهادات العليا بل حتى الشباب العاطل بدون مؤهلات، بالإضافة إلى العطلة الكبيرة التي سينتجها العالم القروي، في ظل سنة فلاحية أقل من المتوسط. نسائكم السيد الرئيس، ونطرح مجموعة من الأسئلة: ألم يحن الوقت لتقييم برامج التشغيل الذاتي؟ متى سيتم تفعيل شعار انفتاح التعليم على سوق الشغل أو انفتاح التعليم على محيطه؟ متى سيتم إعادة الاعتبار إلى مؤسسات التكوين المهني، على اعتبار أنه رافد أساسي لتغطية سوق الشغل؟ بالنسبة للموظفين السيد الرئيس، الموظفين الأشباح، ألا يمكن أن يساهم هذا الربع الوظيفي في التخفيف من معضلة التشغيل؟ وشكراً السيد الرئيس.

#### السيد الرئيس:

شكراً. الكلمة الآن لفرق المجموعات النيابية، تدخل مجموعة تحالف الوسط النيابية النائب المحترم السيد رحال الناصري، فليفضل مشكوراً.

النائب السيد رحال الناصري عن المجموعة النيابية لتحالف الوسط:

شكراً السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

نحن أحزاب الوسط نثمن عمل الحكومة ونساندها مساندة عامة. السيد رئيس الحكومة، سأقتصر في تدخلي هذا على ملف التشغيل الذي أصبح يأرق المجتمع أكثر من أي وقت مضى، إذ

إذن هناك نحن صادقنا في الأسبوع الماضي على القانون المتعلق بالمناصب السامية، وأظن بأن هناك إرادة ونية حسنة للحكومة فيما يتعلق بإخراج القوانين العادية، خصوصاً فيما يتعلق على سبيل المثال المناصب السامية، علماً أن هذا القانون التنظيمي جاء في دورة استثنائية واستمر، لم يكن هناك تسرع في مناقشة هذا القانون، ولكن استمر إلى الدورة العادية، وكنا ناقش مقتضيات هذه المادة سعيًا، ليس فقط السيد رئيس الحكومة، إلى ملأ شغور المقاعد الشاغرة في المؤسسات العمومية، ولكن ضرورة إعادة النظر في مدرء 1184 مؤسسة عمومية، والتي ستؤدي كذلك إلى التشغيل، هادي مسألة أساسية وشكراً السيد الرئيس.

#### السيد الرئيس:

شكراً السيد النائب المحترم، الكلمة الآن لفرق المعارضة تدخل الفريق الإتحاد الدستوري، السيد النائب المحترم مصطفى الجاري، فليفضل مشكوراً.

#### النائب السيد مصطفى الجاري عن فريق الإتحاد الدستوري:

شكراً السيد الرئيس،

أرجوا أن تتأكدوا من الوقت، لأن كيظهر عندنا أكثر من دقيقة اللي شرتوا ليها، إلى اسمحتوا.

#### السيد الرئيس:

دقيقة و30 ثانية.

#### النائب السيد مصطفى الجاري عن فريق الإتحاد الدستوري:

شكراً السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،

أمام معضلة البطالة التي لا نختلف في تشخيصها والتي تضرب أطنابها في المجتمع، نسائكم السيد الرئيس، هل يمكن الحديث بالفعل عن سياسة حكومية في مجال التشغيل؟ لأنه بدون اقتصاد قوي وبمعدلات نمو مرتفعة لا يمكن الحديث عن



أموالا طائلة على تكوينهم، ثم كيف ستواجهون ظاهرة التشغيل وفق عقود لا تتجاوز مدتها ستة أشهر تحايلا على القانون؟ سيدي رئيس الحكومة، على ذكر مراكز التكوين، ألا ترون أنه من الواجب خلق وحدات منها المراكز البدوية المختصة في المجال الفلاحي ومكانيك الآلات الفلاحية...

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب المحترم. بعد الاستماع إلى مختلف التعقيبات، أعطي الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة ليرد عليها. تفضلوا السيد رئيس الحكومة. عفوا، عفوا السيد رئيس الحكومة، لا زال هناك تدخل، تدخل المجموعة النيابية للحزب العمالي في دقيقتين، السيد النائب المحترم سعيد باعزيز.

#### النائب السيد سعيد باعزيز عن المجموعة النيابية للحزب

#### العمالي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

إن طرح التساؤل حول إنعاش الشغل وفهمه يقتضي ببساطة الوقوف والإنصات لدقائق معدودة، رفقة طالب الشغل، قبالة هاته المؤسسة، لمعرفة حقيقة أوضاعهم الاجتماعية المزرية التي تنتظر إجابة صريحة وعملية منكم.

أكيد، أن الأمر يتطلب برنامج محدد يتضمن إشارات إيجابية، وهو ما لم يعمل به لارتباطه الوثيق بقانون المالية الذي لم ينزل بعد.

نعم، يكفينا من الخرجات الشعباوية، فالتساؤل المطلوب الآن الإجابة عنه وبشكل صريح، أين قطيعتكم مع الماضي والحال أن أبناء الشعب المغربي لا يزالون يتلقون نصيبهم من العصا في الشارع وقبالة هاته المؤسسة؟ لماذا تراجعتم عن وعودكم وأخلتكم بالتزاماتكم وأنتم الآن تراجعون إلى الخلف

أن شريحة كبيرة من شبابنا وشاباتنا، من حاملي الشواهد العليا وغيرها، هم معطلين ويتضاعف العدد سنة بعد أخرى، وهذا واضح ويناقش على جميع الأصعدة.

نتمنى أن تعجل الحكومة بتعديل المرسوم الذي يحدد طريقة إجراء مباراة التوظيف، حتى يتسنى خلق جو جديد من الشفافية يضمن عدم الشك في نتائج المباريات.

#### السيد رئيس الحكومة،

الغير البادي هو مشكل البطالة المقنعة وخاصة بالعالم القروي، الذي عرف هذا العام شبه جفاف بسبب ندرة تساقط الأمطار في وقتها، مما أدى بكثير من الفلاحين الصغار خاصة منهم وحتى الرعاة، يجدون أنفسهم عاطلين عن العمل رغم المساعدات التي قدمتها الحكومة، مما دفع أغليبيتهم للهجرة من جديد نحو المدن. وما تراه مدننا اليوم من تزايد في عدد الباعة المتجولين والفراشة، هو ناتج في مجمله على الهجرة الداخلية التي تتزايد كلما كان الموسم موسم جفاف. فماذا أعدت الحكومة للحد من هذه الظاهرة؟ وما خطته للنهوض بالعالم القروي، إن على المستوى التشغيل أو الوسائل التي ستدفع هؤلاء الفلاحين الصغار للاستقرار في قراهم.

النقطة الثانية، السيد رئيس الحكومة، التي أود مناقشتها، هي مراكز التكوين المهني المختلفة بمدننا والتي يتخرج منها سنويا مئات التقنيين بمجالات متعددة بعد حصولهم على دبلومات الاختصاص، هؤلاء الخريجين، السيد رئيس الحكومة، لا يجدون منفذا لباب الشغل في الغالب، بل لا يجدون حتى فرص للتدرب في بعض الشركات والمؤسسات، فينضافون بذلك لحافل المعطلين. وحتى الذين يجدون شغلا منهم وفق عقود لا تتجاوز مدة التشغيل 6 أشهر، ومع انتهاء هذا الأجل يتوقف العامل بشكل قانوني وهذا احتيال على القانون.

سؤال، ماذا أعدت الحكومة لإدماج خريجي معاهد التكوين لإدماجهم في عالم الشغل وهم الذين تصرف الدولة



الملف ديالكم أنا شخصيا. فعلا، جات لعندي واحد البننت يامات التعيين، قالت لي قل لنا آش غدير معنا، قلت لها الالتزامات اللي درات معكم الحكومة السابقة كونوا مطمئنين، ولكن الله يجازيكم بالخير أ الإخوان المحترمين، الحكومة السابقة اللي وقع المحضر، 2 ديال الناس من قبلها، ما غانقولش لكم أنا ماشي وزير الأول و ماشي وزير التشغيل، لأن ماشي الوزير الأول و ماشي وزير التشغيل، موظف في العمالة وموظف سميتو، ولايني أنا ما تنبغيش ندخل الناس في *la polémie* صافي هادوك الموظفين ديال الدولة كانوا كيمثلوا عرفيا رئاسة الحكومة ديك الساعات، أنا ما عندي مشكل، أنا قابل. ولكن، نفس الحكومة اللي خلات لي المحضر، هي اللي دوزات قانون منع التوظيف المباشر. وجاو هنا ووقعيتوا عليه، وصوتبوا عليه أ الإخوان، صوتبوا عليه، ماشي أنا. واش عند هاد القبة شي مرتبة وشي قيمة ولا ما عندهاش، جاوبوني ؟ جاوبوني، بغيتبوا تصوتوا، ديرو مشروع قانون وصوتوا عليه، أنا ما عنديش مانع ولا هاد الأستاذ المحترم، ياك أنت محامي، سير دير لهم دعوة في المحكمة الإدارية أنا نخلصك.. إلا حكمت، ياك أنت محامي وكتحتج علي بالقانون، أنا ماشي محامي، سير دير لهم دعوة في المحكمة الإدارية وأنا نخلصك، عندي الميزانية في رئاسة الحكومة باش نخلصك، وإلا حكمت المحكمة الإدارية، نجيبوهم ندخلوهم، ما عندي ما نقول، لأن هذا القانون واليوم إلا تلاعبنا بالقانون مشينا بحالنا، لا، اسمح لي.. لا العمل ديالك، تكلمتوا معايا، نعم السيد الرئيس المحترم، أنا كنتل طلب منك، دير لهم أنت دعوة في المحكمة أنا نخلصك.

أنا نقول لكم الإخوان، آش غنخسر وهاذك الناس اللي تمايا شنو هو ؟ أنا واحد القضية أ الإخوان، أنتما كتكلموا عليهم، أنا ما كانتكلمش عليهم، أنا كنتوقف عندهم منين كنتكون دايز، تانقولهم آش كاتسالوني منين كانكون دايز تتقول بنكيران، اللي كايقول ليا آش غادي دير معانا كانقول غاندير معكم

بسياسة التشغيل، حتى بالمقارنة مع من سبقوكم والمتواجدون الآن بين أحضانكم ؟ وشكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا، الكلمة لكم السيد رئيس الحكومة للإجابة على كل هذه التعقيبات، تفضلوا.

**السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:**

أولا، بغيت حيث الإخوان تيتكلموا على لحظة ديمقراطية، أنا بغيت نطلب من الإخوان يوقفوا مع نفوسهم لحظة ديال الصدق الآن. بغيتكم تساءلوا واحد السؤال، آش غيربح عبد الإله ابن كيران أولى آش غيخسر عبد الإله ابن كيران أولى آش غتخسر هاد الحكومة إلا خالفت القانون والدستور وفتحت المجال ل 4 ولا 5 ديال التنسيقيات، 4 اللي وقعوا، الخامسة ما وقعناش، وبيناتهم إشكال في القضية ديال الاعتراف بعضياتهم إلخ.. وهاد الشي ما نبغيش ندخل فيه، آش غادي نخسر إلا دخلته ؟ جاوبوني، سولوا نفوسكم، أنا رئيس الحكومة، غتكير الشعبية ديالي عندهم. ولايني لو كان هاد الشي ممكن لكنت فعلته، ولكن ما كنتفكرش أنا في السياسة بهاد المنطق، ما يجيش إنسان عارف كيفاش القانون ديال المالية تسحب في الوقت دياله وما دازش وشكون اللي كان السبب، ويجي يواخذ علي أنه تعطل اليوم، سمحوا لي، كايين مشكل في هاد البلاد، كايين مشكل، عيب الإنسان يدير هاد الشي هذا، خليوننا نكونوا، ياك قلتبوا غنتكلموا بالصرحة، بالوضوح، تكلموا بالصرحة وبالوضوح. سمحوا لي الله يجازيكم بخير، هاد الشي ماشي معقول، أنا ما واعدت حتى شي واحد، وها السي الوفا يشهد أمام الله، النهار اللي دخلوا المعطلين أ السي الوفا ومشيت، عيطتي علي وخرجت، كنت ناعس، لا أخفيك، وخرجت لبست حوايجي وجيت لعندك ومشينا أنا وياك لعند الإخوان المعطلين اللي دخلوا للإدارة ديالك. وطلبوا مني، قالوا لي تعطينا وعد، قلت لهم ما كايينش وعد، حاجة واحدة غانواعدكم بها، غندرس





على ولادنا كاملين وعلى ولاد المغاربة كاملين وبطريقة عادلة. وفي نفس الوقت، هادو ما غاديش نساوهم، نبدلو المجهودنا معاهم، لا في التكوين، لا في المساعدة باش يلقاو شغل، لا في التشغيل الذاتي.. اسمحو لي، ماشي منطوق هذا، مايممكنش يكون مقبول.

اليوم خاص تكون الأمور، صحيح، الإخوان ملي كيمشيو محتجوا في الشارع تيوقع لهم اصطدام أولا تيوقع لهم احتكاك مع رجال الشرطة. أولا، خاصنا نعتارفو باللي رجال الشرطة ولادنا حتى هما ماشي العديان ديالنا، اسمحو لي، ومنين نتكلموا عليهم، نتكلموا عليهم باحترام وبتقدير وهم كيسهروا بالليل وبالنهاري، ملي كاتكونوا ناعسيك في ديوركم باش يحفظوا الأمن ديالكم وملي تايحيو باش يقوموا بالدور ديالهم، راهم كيقوموا به كارهين، وغاتكولوا ليا كاضربوهم، واش أنا كاتخود معاهم؟ واش كاتعرفهم كيفاش ضربوهم ولا ما ضربوش ولا دفعوهم ولا؟ الله يكون في عاونهم، وليني كنعقول، باللي الإنسان إلا جا واحتج وما امنعش السير وما امنعش يعني الاحتلال ديال الأماكن العمومية، منطوقيا، ما خاص حتى شي واحد يعتدي عليه، هاد الشي أنا قلته صراحة وعلائية، ولكن واش أنا غادي نخود معاهم ونبدا نعطيهم التفاصيل؟ ثم هادي ماشي مسؤوليتي، هادي مسؤولية وزير الداخلية وليني هو وزير معايا وأنا كنتحمل المسؤولية، ما كنهريش من المسؤولية ديالي، فهمتي.. نعم، محتاجش تقره ليا، عارفه وملتزم به. ولكن خاصنا نتفاهموا، واش المغرب اليوم، جاوبوني أ المغاربة، جاوبوني الإخوان النواب البرلمانين، واش المغرب اليوم بغى يقطع مع الماضي، بغى يقطع مع مرحلة اللي كان فيها يعني "باك صاحي" وولد فلان، و"اللي ماعنده سيده عنده لاله" و Piston والباكور الهندي.. بغى يقطع مع هاد الشي، إلا بغى يقطع مع هاد الشي راه غيقطع معه كامل، ما غيقطعش معه بسهولة، ما غيقطعش معه مرة واحدة. ولكن من هنا غادية تبدا القضية، والله العظيم، لو كانت شي طريقة اللي

القانون، غاندير معكم القانون، كاين شي احترام للقانون في هاد البلاد ولا ما كاينش؟ دابا الإخوان كيقول لينا أرى نفتحوا ودخل هادوا وسد، واش غنسد ولا نخلي الباب محلول؟ جاوبوني، كيفاش؟ وبالاتي واسمعوني الله يرضي عليكم، كي غادي ندير؟ فهموني، غادي ندخل 5000 واحد اليوم، راهم غيدخلوا بالمباراة 4000 ولا 5000 غادين يدخلوا بالمباراة، كي غاندير مع الآخرين؟ غادي يقوليك جيتي البرلمان و خديتي التصويت وخدمتهم، جي مرة أخرى البرلمان وخود التصويت مرة أخرى وخدمنا حنا وسد مورانا، هذا موقف ديال هادي سنوات طويلة. اسمحو لي أ الإخوان، هذه الحكومة التي تركت لي هذا المحضر، وأنا واحد القضية أ سي عمر، أنا ملي بديت الكلام ديالي ونا كنعقول أنا مكنكرش داك الشي اللي فات، ما تانكرش الناس اللي كانوا مستقيمين وخدموا. ولايني إلا كان هادشي كل مزيان، ما كاين حتى مشكل، علاش ناضت هاد الزاظة؟ غير جات هاد الزاظة وناضت؟ اسمح لي، كان اختلالات وحنا جينا نعالجوها وهي صعبة جدا، وكانظلبوا من الله باش نكونوا قادرين باش نعالجوها. نفس الحكومة، في العهد ديالها كاين الدستور اللي كينص، أنا قرئت عليك النصوص اللي كتتنص على المساواة في الاستمتاع بالوظائف والوصول إلى الوظائف بين المواطنين، والقانون اللي كيمنع التوظيف خارج إطار المباراة والمرسوم اللي كينظم المباراة، كيف ندير أ سي؟ كيف ندير؟ ما كاينش منطوق، خاصني أنا مضطر وكنعرف باللي هادشي هذا يمكن يكون على حساب الشعبية ديالي، وغادي نقوليك واحد القضية، إلا كان بهذا السبب غتمشي الشعبية لهلا يرددها، حنا فضينا..

أنا استغربت وتألمت اليوم في الأخير ديال هاد الجلسة الناجحة، لأنه ما ظنيتش باللي النواب البرلمانين غادي ينوضوا يقولوا ليا هاد الكلام، لأن نتوما ماشي مطلوب منكم دافعوا على 3000 أو 4000 ديال ولادنا في الباب، مطلوب دافعوا



حق، بحال اللي تقولوا إخواننا في الصحراء، إلا شتيني درت شي حاجة اللي ماشي هي هاديك، وظفت شي واحد بطريقة غير قانونية، وظفت شي واحد يعني من الحزب ولا من الأغلبية، متفق معك، ديك الساعة نعم، أما الآن ما يمكنكمش تطلبوا مني نخالف القانون. هاد المؤسسة هادي غادي يطلع الله بها، وغيتبعها الشعب وغيبغي الناس اللي كيمثلوا الشعب فيها، إلا وقفت وقفة ديال الحق وكانت عادلة مع الناس، والعدل تبيدا من هنا.

ما تجبدوش القضية ديال الولاية والعمال، ما تجبدوش لي هاد الشيء، هاديك ما فيها حتى شي حاجة، وما تجبدوش لي القضية ديال.. جلالة الملك شريك ديالنا في اختيار المسؤولين على 37 مؤسسة، ومكلفنا بالشيء الآخر، أين هو المشكل؟ أين هو المشكل؟ سمحوا لي الله يجازيكم بخير. أما تقولوا لي ضغطت على الفريق ديالي، واش الفريق ديالي كلف شي واحد يمشي يشكي بيا؟ أنا الفريق ديالي جيت لعندهم تكلمت معاهم ووضحت ليهم، قلت ليهم ها شنوا كايين ها شنو كايين. وهكذا، هاذ الفريق ديالي ولا الأغلبية هكذا كنتمشاوا، بالوضوح وبالصرحة.

ولهذا، فلتكن الأمور واضحة، أنا ماشي كرهت لهاد الإخوان، أنا كنتعبر ليهم من هنا وعلائية، على التعاطف ديالي معاهم والتقدير ديالي لهم والدعاء ديالي ليهم باش الله سبحانه وتعالى يفتح لهم الأبواب الرزق، فهمتيني ولا لا، و إلا مشاوا جابوا.. ما كاتأموش بالدعاء؟ يا ربي ارزقهم من فضلك، ما لكم..

**السيد الرئيس:**

استمروا السيد الرئيس.

**السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:**

مالككم؟ مالككم، دعينا الله، الحمد لله فيما دعيناه كيستجيب لنا، شنو هو المشكل ديالكم؟ وكنطلب الله سبحانه

كنتصور أنا، اللي هاد الناس هادوا نستاجب ليهم بها، معنديش مشكل. وأنا واحد القضية، ما خرجتش من الدار ديالي، من الأسباب، ما بغيتش يتسمى أنني هربت منهم، تنبقي تمايا، تيشوفوا السيارة تيتبعوني يداو يغوتوا علي، فهمتيني ولا لا؟ ما شي مشكل، ولكن عرفوا باللي أنا معهم معقول، كنت معهم معقول لواحد الحاجة اللي فيها مصلحة البلاد واللي ما يمكن ليش، تتفهموا العربية، ما يمكنش نخالف القانون، ما يمكنش نخالف القانون، هاد الشيء اللي كنفهم، لأنه سولوا الأساتذة ديال القانون يقولوا لينا، إلا من الممكن هاد الشيء هذا نديروا له شي طريقة أخرى باش نخالفوا القانون، هذا مزيان، ولكن تأكدوا من واحد المسألة، إلا مشيتبوا حتى خالفتمو القانون خاصكوم تخالفوه.. واليوم الإخوان، خاصكم تعرفوا باللي الظروف ديال الدولة ماهياش ظروف مريحة، الظروف ديال الدولة ظروف صعبة جدا، أش غنخسر أنا؟ غادي نوقع، ومنين غنوقع غادي يدخلوا يخدموا، تخلصوهم نتوما، شغى نخسر؟ لا، أنا كنتحمل مسؤوليتي والدولة عندها ظروف صعبة، فهمتيني ولا لا؟ غادي يدوزوا الناس بالمباراة، ولكن غيتفهم، ما بقاش ممكن شي واحد يجي ياخذ الوظيف من الباب ديال البرلمان، الدولة غتوظف على قدر الحاجة ديالها والآخرين غادي تساعدهم وتبدل معهم مجهود، وهما يساعداو نفوسهم، هما يساعداو نفوسهم، ما بقاش، ولا المواطن تقولك لا الوظيف والتوظيف المباشر والوظيفة العمومية، والآن وليس غدا، كيف؟ والمجالات الأخرى شكون غادي يمشي ليها؟ كيفاش غادي يخدموا الناس؟ شكون غادي ينتج؟ خاص الناس يفهموا باللي الرزق عند الله (فابتغوا عند الله الرزق) ماشي عند الدولة، الدولة كتوظف والآن عدد ديال الموظفين اللي كايين في الدولة أكثر من اللازم، صحيح ولا ماشي صحيح؟ قولوا أ الإخوان الوزراء اللي سبقتيو كنتم وزراء، صحيح ولا غير صحيح؟ مادام الأمر هكذا، ديروا في البال ديالكم، أنا اللي غنقول، الإستحقاق نعم، متفق معك، قلتي



### السيد الرئيس:

شكراً، بهذا نكون قد استوفينا الأسئلة المدرجة بجدول الأعمال، شكراً السيد رئيس الحكومة على مشاركته القيمة في هذه الجلسة، شكراً على حسن تعاونكم، ورفعت الجلسة. أذكركم بأننا نعقد جلسة مشتركة مع رئاسة مجلس المستشارين الآن، مباشرة بعد هذه الجلسة، تضامناً مع الحملة الدولية لكسر الحصار على مدينة القدس، هنا في القاعة العامة بمجلس النواب، نرفع الجلسة.

وتعالى، ولكن باغي نقول لهم، سيروا أولداتي دوزوا المبارة، راه ما غيكون غير الخير، غتنجحو إن شاء الله الرحمن الرحيم، إلا ما نجاحتيوش كلكم غينجح واحد العدد محترم، واللي ما نجحش هاد العام غادي ينجح عام آخر en attendant كونوا نفوسكم، قلبوا على رزقكم، خدموا، ربما غادي يجي واحد النهار غادي ضحكوا على ريوسكم اللي بغيتوا تكونوا موظفين، لأنه الرسول صلى الله عليه وسلم يقول " التجارة تسعة أعشار الرزق " أنا تنقولها لكم وكنعاودها لكم، وما تتناظروش مني، تأكدوا من هاد المسألة، ما تتناظروش مني نتراجع إلا إلا جييتيو ليا حكم ديال المحكمة، ما عليش، ما عليش.. آه، إيوا شتي أسى وهبي، إيوا خاصك هاد المرة إلا قلتي شي كلمة تمشي فيها حتى الأخير، الله يعاوننا ويعاونكم.